

جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
ميدان: علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية  
الشعبة: العلوم الاقتصادية  
التخصص: مالية وبنوك

# السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2014

إشراف الأستاذ:

بلوافي محمد

من إعداد الطالبتين:

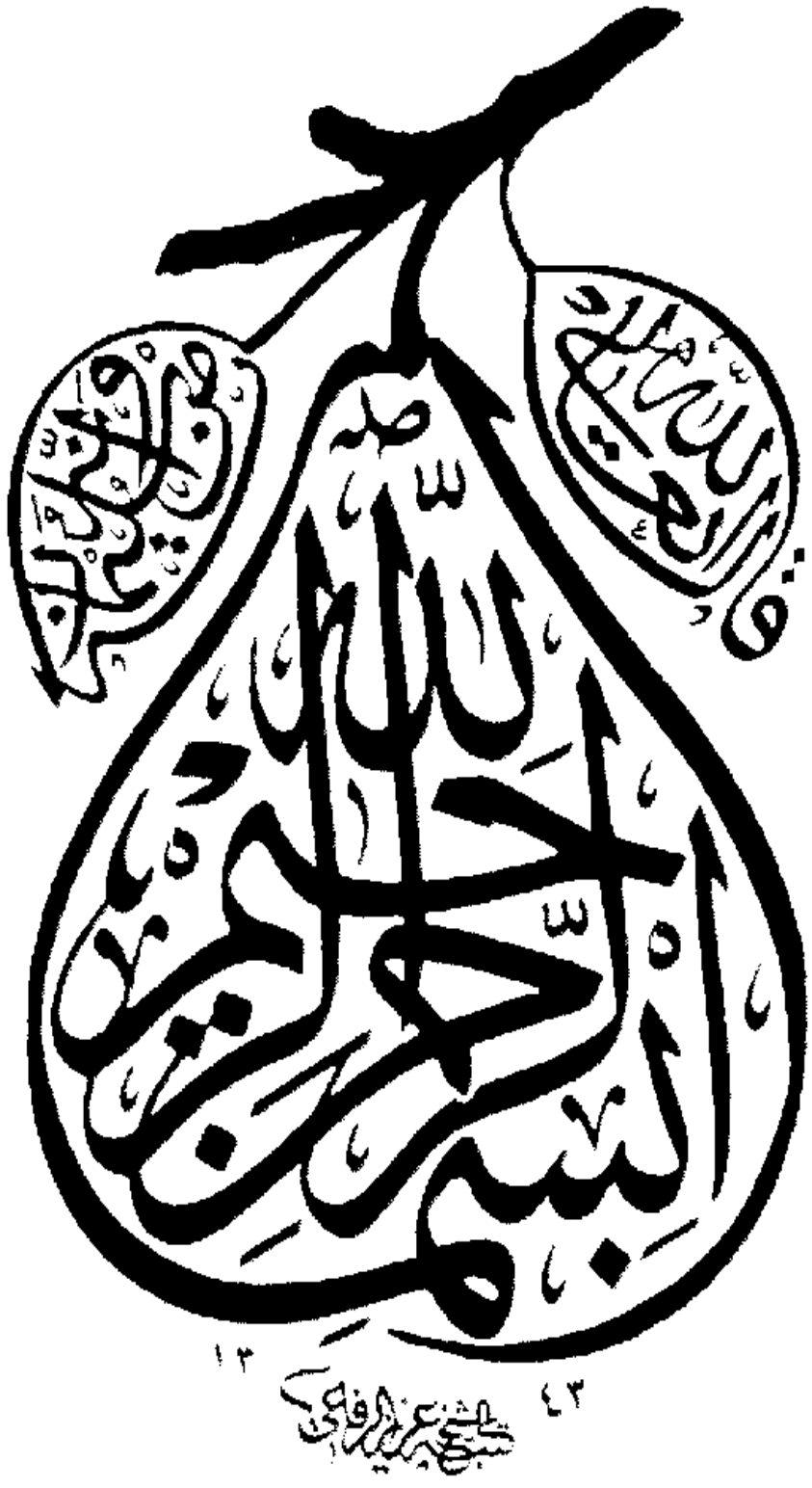
باحا خدة

جمعاوي مبروكة

نوقشت بتاريخ 2017/05/10م من طرف لجنة المناقشة التالية

رئيساً	أستاذ محاضر	د/بن عبد الفتاح دحمان
مشرفاً	أستاذ محاضر	د/ بالوافي محمد
مناقشاً	أستاذ مساعد	أستاذ فودو محمد

الموسم الجامعي: 2016-2017م



# الهداء

الحمد لله الذي تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وحبیبنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى اله وصحبه أجمعين

اهدي ثمرة جهد عملي كله للذي عز فيهما الله وقال (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقال ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وسهرت من اجل تربيتي وغمرتني بدعواتها "امي الحبيبة الغالية على قلبي رحمها الله

إلى رمز القوة والتحدي ، من أطفئ شمعته من اجل إن ينير دربي وطريقي إلى البحر القيم والمبادئ السامية ، إلى من رابته بين الناس رجلا وبين الرجال بطلا وبين الأبطال مثلا افتدي به "أبي الغالي" أطال الله في عمره

إلى زوجة أبي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أختي العزيزة وزجها وأبنائها (( أمينة وجمال الدين ))

إلى الشموع المنيرة أخواتي الذين ا امتزجت روعي بروحهم ولا تكتمل سعادتني إلا بوجودهم واخص بالذكر (مختار - كوثر - ياسين - وابنة أخي إسرائ)

إلى زوجات إخواني حفظهم الله

إلى عمي وعماتي أخوالي وخالاتي وأبنائهم

إلى كل الصديقات الوفيات المحبات والأعزاء على قلبي واخص بالذكر (رشيدة - سعاد - مليكة - زهية - مريم - ميمونة...)

إلى الأستاذ الفاضل \* بلوافي محمد \*

إلى كل من اشرف على تعليمي ولو بحرف واحد من الابتدائية إلى الجامعة

إلى من تقاسمت معهم عناء هذا العمل \*جمعاعي مبروكه \*

كما لانسى كافة الأساتذة والطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

# خلة



# الأهداء

بسم الله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده

سيدنا محمد و على آله وصحبه و سلم

أهدي ثمرة جهدي

إلى اللذين دعواتهما هونت علي جميع الصعاب والدي أدامهما الله تاج فوق رأسي.

إلى جدي و جدتي أطال الله في عمرهما .

إلى الذين شاركوني في دروب حياتي و شاركوني حلوة العيش و مرارته إخوتي مباركة و

مليكة و أمال إلى أخي محمد .

إلى أبناء أختي الأميرة مريم و خالد و طارق حفظهم الله.

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة دون استثناء

# مباركة



# كلمة شكر و عرفان

الحمد لله حمد الذاكرين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخريين

{إمتثالاً لقوله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم) {سورة إبراهيم آية: 7 }

فالشكر لله رب العالمين الذي فضلنا بفضيلة العلم الكريم وإن شاء الله يسكن به جنة النعيم.  
الشكر لوالدينا الذين ساعدونا على الوصول إلى هذا المنبر العلمي فأرزقهم اللهم الفوز المبين  
وأدخلهم جنة النعيم وأحشرهم مع زمرة النبيئين والصديقين والشهداء.

كما نتقدم بأصدق عبارات الشكر إلى أستاذنا الفاضل الدكتور «بلوافي محمد» الذي شرفنا  
بقبول المتابعة والإشراف، والذي لمسنا منه كل العناية والاهتمام إذ لم يخل علينا طيلة المدة  
بنصائحه ومعلوماته القيمة وتوجهاته النيرة لإنجاز هذا العمل الجليل ، فألف شكر أستاذنا

ويبلغ الله

مقاصدك

كما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أساتذتنا الكرام أعضاء اللجنة العلمية  
كما نشكروا كافة الأساتذة والطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ونشكروا كل من كانت له يد العون من قريب أبو بعيد

في إتمام هذا العمل ولكم منا

فائق التقدير والاحترام

وشكرا

## مبروكة خدة

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:

	العنوان
	الإهداء
	الشكر و العرفان
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
VI	قائمة الإشكال
أ- ب- ج	المقدمة
04	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية
05	تمهيد الفصل
05	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
05	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
06	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
09	المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية
11	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية و قنوات إبلاغها و فعاليتها
11	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
15	المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية
17	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية
20	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
20	المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي
22	المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي
25	المطلب الثالث: السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الحديثة
27	خلاصة الفصل
28	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات
29	تمهيد الفصل
29	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
29	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات
30	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
36	المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

39	المبحث الثاني:التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
39	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات
42	المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات
43	المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات و أسبابه
46	المبحث الثالث: السياسة النقدية و أنظمة الصرف
46	المطلب الأول: مفهوم و أهمية سعر الصرف
47	المطلب الثاني: أنواع أنظمة الصرف
50	المطلب الثالث: السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف
53	خلاصة الفصل
54	الفصل الثالث:مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014
55	تمهيد الفصل
55	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014
55	المطلب الأول: السياسة النقدية على ضوء قانون النقد و القرض
59	المطلب الثاني: : تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999
60	المطلب الثالث:تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
62	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2014
62	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-1999
64	المطلب الثاني:تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
66	المطلب الثالث:العلاقة بين السياسة النقدية و ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 1990-2014
68	خلاصة الفصل
69	خاتمة عامة
72	قائمة المراجع



# فهرس الجدول والأشكال

## قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
59	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990 - 1999)	1
60	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000 - 2014)	2
62	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (1990 - 1999)	3
64	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 - 2014)	4

## قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
23	دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي	1
32	نموذج لميزان المدفوعات الدولي	2
59	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990 - 1999)	3
60	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000 - 2014)	4
62	وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر (1990 - 1999)	5
65	وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 - 2009)	6



مقدمة

يعد تأثير السياسة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي الذي لازال الجدل حولها، حيث يتم تنظيم النشاط الاقتصادي من طرف السلطات العمومية يكون في إطار ما يسمى بالسياسة الاقتصادية، و التي تعد من أهم أجزائها باعتبار أن السياسة النقدية التصرف الذي يقوم على مراقبة عرض النقود من طرف السلطة النقدية، و المتمثلة في البنك المركزي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة سواء كانت هذه الأهداف عامة أو نهائية للسياسة الاقتصادية للدولة.

و حتى يكون أثر السياسة النقدية فعالا و جب على السلطات النقدية بناء استراتيجيات قوية تقوم بتوجيه هذه السياسة نحو تحقيق الأهداف النهائية، كما تقوم بتزويد هذه السياسة بالأدوات الضرورية التي تمكنها من أداء دورها بنجاح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يفترض بالسلطات أن يكونوا على علم بآثار السياسة النقدية بغية الوصول إلى النتائج المرغوبة و التي تعبر عن الروابط التي ينتقل عبرها أو من خلالها أثر السياسة النقدية بعد فترات زمنية طويلة و لا يمكن التنبؤ بها بشكل تام، هذه القنوات تتمثل في سعر الفائدة، أسعار الأصول المالية و الحقيقة، قناة سعر الصرف و قنوات الائتمان.

تعتبر المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عبر العصور و المتمثلة في الكساد، البطالة، التضخم، و غيرها من أدت إلى ظهور عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدها عدة مدارس مختلفة خلال فترات زمنية متعاقبة عملت على تحليل الأزمات و كيفية معالجتها.

حيث احتلت السياسة النقدية مكانة هامة في تلك الأفكار من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية وحدها لا تجدي و السياسة المالية كذلك وحدها لا تنفع، فظهرت أفكار جديدة تنادي بالعودة إلى السياسة النقدية أو الاعتماد عليهما معا.

تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا و مهما في تنظيم عرض النقود و التحكم في السيولة النقدية و الائتمان وبذلك تستطيع السلطات النقدية أن تحقق الأهداف الحيوية المحددة، فأحيانا تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار الفائدة للوصول إلى أهداف نهائية كاستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات و الذي يعد من أبرز و أهم الأهداف التي تسعى إليها، و ذلك لان الاختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، كونه يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة و الضعف للاقتصاد الوطني في الخارج، و لكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني و مستوى التشغيل في الداخل.

حيث تلعب السياسة النقدية دورا بالغ الأهمية في الاقتصاديات، كما يعتبر توازن ميزان المدفوعات من أهداف السياسة النقدية، و بغية تحقيق هاته الأهداف فإنها تمارس تأثيرها عن طريق استخدام أدواتها، و من بين هذه الأدوات و التقنيات التي تؤثر خاصة على ميزان المدفوعات نذكر منها: معدلات الفائدة و معدل إعادة الخصم، إضافة إلى نسبة الاحتياطي الإجمالي و معدل إعادة الخصم، إضافة إلى نسبة الاحتياطي الإجمالي و معدل إعادة الخصم، إضافة إلى نسبة الاحتياطي الإجمالي و معدل استرجاع السيولة البنكية و هي إحدى التقلبات المستخدمة من قبل بنك الجزائر.

### إشكالية البحث:

- يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث كما يلي:
- كيف يمكن للسياسة النقدية في أن تعالج اختلال ميزان المدفوعات؟
  - كما يمكن تجزئة هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:
  - ما هو مفهوم السياسة النقدية؟
  - ما هو موقع السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية المختلفة؟
  - ما أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات؟
  - ما الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

### فرضيات الدراسة:

- اعتمدنا في هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:
- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تسيير الكتلة النقدية و أسعار الفائدة بغرض المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي.
  - السياسة النقدية لها دور في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من بينها التوازن في ميزان المدفوعات.
  - تعتبر السياسة النقدية في الجزائر ليست فعالة.

### أسباب الدراسة:

- يرجع اختيار هذا الموضوع إلى الأسباب التالية:
- علاقة البحث بتخصص المالية و البنوك.
  - محاولة إظهار دور السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الداخلية و الخارجية لميزان المدفوعات.
  - محاولة تحليل الخلل في ميزان المدفوعات و أثره على الاقتصاد الجزائري.
  - التعرف على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر و كيفية معالجته.

### أهداف الدراسة:

- محاولة الإلمام بجوانب السياسة النقدية، و التعرف على تأثير هذه السياسة على النشاط الاقتصادي عامة.
- معرفة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

### منهج البحث:

حاولنا استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج متبع في الدراسات الاقتصادية عموماً، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تطرقنا للإطار النظري للسياسة النقدية و ميزان المدفوعات، أما استخدامنا للمنهج التحليلي فكان من أجل استخلاص تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي عموماً و على ميزان المدفوعات بصفة خاصة.



حدود الدراسة:

امتدت فترة الدراسة من فترة الإصلاحات 1990 إلى غاية 2014 محاولين في ذلك تتبع دور السياسة النقدية في ظل إصلاحات قانون النقد والقرض، كما تطرقنا إلى تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال نفس الفترة.

الدراسات السابقة:

1- بوزعرور عمار، أطروحة دكتوراه تحت عنوان السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر ( 1990- 2005): لقد حاول معالجة الإشكالية المتمثلة في تأثير السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم و استقرار الأسعار و عرض الكتلة النقدية و توازن ميزان المدفوعات و من بين النتائج التي توصل إليها هي أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات الادخار و الاستثمار و تساعد على نمو المؤسسات المالية.

2- حاجي سمية، أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 2014/1990: من بين نتائج الاختبارات المتوصل إليها من خلال الدراسة القياسية التأثير المباشر لسعر الصرف على ميزان المدفوعات و معدل الخصم، في حين أن الكتلة النقدية مستثناة لغياب علاقة سببية بينها و بين ميزان المدفوعات، و يمكن القول إن السياسة النقدية لعبت دورا في معالجة اختلال ميزان المدفوعات و إن كان نسبيا لاعتماد الجزائر على مصدر وحيد و هو الصادرات النفطية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول مسبوقين بمقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن خلاصة البحث و نتائج اختبار و النتائج العامة و الاقتراحات و التوصيات.

الفصل الأول: و الذي يتحدث على الإطار النظري للسياسة النقدية ويشمل على ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية السياسة النقدية، المبحث الثاني أدوات السياسة النقدية و قنوات إبلاغها و المبحث الثالث السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

أما الفصل الثاني يتضمن ميزان المدفوعات و قسم إلى ثلاث مباحث وهي: المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات و المبحث الثاني التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و المبحث الثالث السياسة النقدية و أنظمة الصرف.

الفصل الثالث و ينطوي على مبحثين الأول حول تطور السياسة النقدية في الجزائر من 1990 إلى غاية سنة 2014، أما المبحث الثالث تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال نفس الفترة و المقارنة بين السياسة النقدية و ميزان المدفوعات.

# الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

## تمهيد:

ظهرت السياسة النقدية بظهور البنوك المركزية وهي تعتبر إحدى الأدوات المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية و تطورت من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبارها محور عمل السياسة، و من خلال هذا الفصل سنتناول السياسة النقدية من الناحية النظرية بدأ بالتعريف ثم الأهداف و الأدوات و كذلك الفعالية في النظام الرأسمالي و الدول النامية، كما تعرضنا إلى أهم النظريات النقدية التي عرفها الفكر الاقتصادي.

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

بعد وقوع أزمة الكساد العالمي، ظهرت النظرية الكرنيزية معتمدة على السياسة المالية لمعالجة التوازن الاقتصادي، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمتا اقتصادية (ظهر التضخم إلى جانب الكساد)، قيل أن من أسبابها السياسة المالية، وظهرت منذ 1943 إلى 1949، أن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها لا يجدي والسياسة المالية وحدها لا تنفع، فظهرت أفكار جديدة تنادي بالعودة إلى السياسة النقدية أو الاعتماد عليهما معا.<sup>1</sup>

ويعالج هذا المبحث تعريف السياسة النقدية، وأهدافها، وأنواعها.

## المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

تعددت تعاريف السياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي (G.LBASH) على أنها "ما تقوم به السلطة النقدية من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومي"، كما عرفت السياسة النقدية بأنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها " تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود- الدخل " .

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي (EINZIG) وهو " أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي " .<sup>2</sup>

## تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها: " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد".

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 111.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، ص 97 98.



كما نعرف على أنها: تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

إذا فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يفيق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

لعل التأمّل في مفهوم السياسة النقدية يشير إلى أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية من أهمها:

#### 1- تحقيق الاستقرار في الأسعار :

وتعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافى التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود أن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.

والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى. وقد أكد فريمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي 1909 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى تخفيض معدل الزيادة في كمية النقود. واستدل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

#### 2- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي :

وهو تابع من هدف استقرار الأسعار، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافى حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### 3- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة :

ويتم ذلك في إطار اتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية

<sup>3</sup>- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

في إصلاح وتحقيق العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدول، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد القومي ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها وإنما يعتمد الأمر على الكثير من الظروف والعوامل الأخرى.<sup>4</sup>

#### 4-المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل :

وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

#### 5-المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع :

ويرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو الوحدة القادرة على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، و تكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان، من خلال التوسع الائتماني في (المعروض النقدي) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.

و يراعي في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل أحد الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت. فزيادة التوظيف والعمالة تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التوظف يف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات فزيادة حجم التنافسية بالمقارنة بالدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة الدخل والعمالة، إلا أن زيادة العمالة والدخل ستؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستيراد واحتمال ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظف يف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وکلي، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 286 288.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى فريق آخر أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية أما الفريق الثالث فيأخذ موقفاً وسطاً، حيث يرى أنه بالرغم من أن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازماً له.

و هكذا يتضح أن رسم السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية أمر ليس سهلاً ويحتاج منذ البداية إلى دراية واسعة بالأدوات وكفاءة عالية في استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، مع التأكيد أن تحقيق أي هدف من الأهداف لا يضر ضرراً بالغاً بغيره من الأهداف.<sup>5</sup>

#### 6- استقرار أسعار الصرف:

يعتبر هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطاً بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (الأسعار داخل الدولة أو لتوضيح هذا الارتباط دعنا نفترض أن الأسعار في دولة ما أنخفضت، هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات نظراً لأن أسعار هذه الصادرات وهي بمثابة واردات الدول الأخرى سوف تنخفض وتشجع الدول الأخرى على مزيد من الإستيراد).

وسوف يؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى. يلاحظ من ذلك أن الطلب على عملة دولة ما ومن ثم تحديد سعر صرفها يعتبر طلب مشتق حيث أن تغير الطلب على صادرات الدولة يلعب دوراً هاماً في الطلب على عملة الدولة . و حيث أن حجم الائتمان يلعب دوراً هاماً في استقرار مستوياتها الأسعار، فإن السياسة الائتمانية تؤثر تأثيراً ملحوظاً في استقرار سعر الصرف العملة.

#### 7- تلبية متطلبات المالية للنشاط الاقتصادي.

تعتبر تلبية المتطلبات المالية من أهم أهداف السياسة الائتمانية حيث أنه من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان وخصوصاً في أوقات الرواج الاقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الائتمان.

#### 8- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية:

الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

<sup>5</sup>- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 289 290.



ويلاحظ أن هناك ترابطاً واضحاً ومتداخلاً بين أهداف السياسة النقدية إلا أنه يمكن تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية، وهذه الاتجاهات تنحصر في جانبين هما الادخار والاستثمار.

فيما يخص الادخار تسعى السياسة النقدية إلى:

- تجميع وتعبئة الإيداعات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية المصرفية القائمة في البلد.
  - رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي.
- أما فيما يتصل بجانب الاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى إلى:
- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والنتائج القومي.
  - توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاع الزراعي.
- أما عن الكيفية التي بموجبها للسياسة النقدية الوصول إلى أهدافها المذكورة فإنها تتم باستخدام السياسة النقدية لوسائلها وأدواتها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.<sup>6</sup>

#### المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

هناك نوعين من السياسة النقدية التي تتبعها الدول، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى، وفي ظل ظروف معينة وهذه السياسة هي: السياسة النقدية الانكماشية و السياسة النقدية التضخمية.

#### 1- السياسة النقدية الانكماشية:

وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال اتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

- أ- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة الخصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.
- ب- دخول البنك المركزي بئناً للسوق المفتوحة، وبالتالي سوق يضخ المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاص المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

<sup>6</sup> - زكريا الدوري و يسر السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 188 190.

ج- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي، سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.<sup>7</sup>

## 2- السياسة النقدية التضخمية (التوسعية):

بموجب هذه السياسة، يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان، وهذا الزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة وسائل الدفع وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل.

إلا أن إجراء تخفيض سعر الفائدة، بهدف تشجيع الاستثمار لا يجري في حالة مصيدة السيولة " أي انتقال أثر السياسة النقدية في الاستهلاك والاستثمار (الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي) سوف تكون بطيئة جداً، عندما يكون الطلب على النقد مرناً بالنسبة لسعر الفائدة الذي لا يستجيب للتغيرات في عرض النقود، حيث تتوقف السياسة النقدية عن العمل في حالة مصيدة السيولة".<sup>8</sup>

<sup>7</sup> - أنس البكري. وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2009م، ص 180.  
<sup>8</sup> - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، محمد خيضر، بسكرة، 2015 2016، ص 93.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وقنوات أفعالها وفعاليتها

يقوم البنك المركزي على مجموعة من الأدوات بغية تحقيق الأهداف الموجودة في السياسة النقدية، إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر، فهو يتدخل بشكل مباشر وغير مباشر لامتنصاص السيولة الزائدة أي استخدام السياسة الانكماشية، أما في حالة الكساد يستخدم البنك المركزي أدوات من أجل زيادة السيولة أي استخدام السياسة التوسعية، و تنتقل أدوات السياسة النقدية عبر عدة قنوات و يمكن حصرها في أربعة و هي قناة سعر الفائدة و قناة سعر الصرف و قناة أسعار السندات و قناة الائتمان، و هذا لزيادة فعاليتها في الاقتصاد.

#### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

تتبع السلطات النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل التي تسعى من خلالها تحقيق أهداف السياسة النقدية وهي:

##### 1- الأدوات التقليدية: وتتمثل في الآتي:

##### أ - سياسة سعر البنك Bank Rate policy

ويعرف سعر أو يطلق عليه معدل إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية و الأدوات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.

وإذا كان البنك المركزي يستطيع أن يؤثر في اتجاه سعر الفائدة السائد في السوق إلا أنه يقوم في الحقيقة بتحديد سعر البنك على أساس القوى المحددة لذلك السعر في السوق.

وقد استخدمت كثير من الدول سياسة سعر البنك وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى لتحويل نفقات الحرب كما استطاعت البنوك المركزية بعد العودة إلى نظام الذهب استخدمه في المحافظة على مستوى الائتمان وسعر الصرف الخارجي.

هذا ويعتبر سعر البنك من السياسات الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية كسلاح هام وذلك للأسباب التالية:<sup>9</sup>

- 1- تخفيض سعر البنك يزيد من حجم الأوراق التجارية المقدمة من قبل البنوك التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي وهذا يساعد البنوك التجارية على توفير السيولة اللازمة للتوسع في حجم الائتمان.
- 2- هناك علاقة بين سعر البنك وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين حيث أن سعر إعادة الخصم يمثل سعر تكلفة للبنوك التجارية على القروض المقترضة من البنك المركزي فإذا ارتفع

<sup>9</sup> - رشا العصار و رياض الحلبي، النقود و البنوك، دار الصفاء للشر و التوزيع عمان، ط1، 2010، ص153.

سعر البنك فإن هذا بالضرورة يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية للعملاء.

3- يعتبر سعر البنك إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها أن تقوم البنوك التجارية بالحصول على الأموال اللازمة من وقت لآخر بتكلفة منخفضة نسبياً.

4- يعتبر سعر البنك وسيلة لتمكين البنوك التجارية وتعديل حجم احتياطياتها النقدية لدى البنوك المركزية تتناسب مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي إذا ما حدث اختلال في النسبة.

5- يستخدم البنك المركزي سعر البنك كوسيلة في التأثير على حجم كمية النقود المتداولة.<sup>10</sup>

ب- عمليات السوق المفتوحة open market operation

يفرق الاقتصاديون على أن عمليات السوق المفتوحة هي الأداة الرئيسية التي تسمح للسلطة النقدية في حقن أو امتصاص النقود من القاعدة النقدية، خلال فترة زمنية تجدها السلطة النقدية ملائمة لتصحيح الاختلالات المالية والاقتصادية، مع توفر السرعة في مواجهة الآثار العكسية لهذه العمليات.

وتعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول التي تمتلك أسواقاً مالية متطورة. وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً للسندات الحكومية والأوراق المالية، حيث يقوم البنك المركزي، بعرض السندات في السوق المالي، عند إتباعه سياسة نقدية انكماشية، أما في حال دخول البنك المركزي مشترياً للسندات الحكومية والأوراق المالية، فهو بذلك متبعاً لسياسة نقدية توسعية. وفي كلا الحالتين، فإن حجم النقود المتداولة في الاقتصاد، وكذلك حجم الأموال المودعة في البنوك يتأثران في إطار خدمة السياسة النقدية للاستقرار النقدي في الدولة، تجاوباً مع الأوضاع السائدة.

و يمكن فهم عملية بيع السندات الحكومية، على أنها اقتراض الحكومة من الأفراد أو ما يسمى بالاقتراض الداخلي، حيث تقوم الحكومة من خلال البنك المركزي بطرح هذه السندات في السوق المالي لتغطية نفقاتها، وإنشاء المشاريع التنموية، وسد العجز المالي إن وجد.

إن عمليات الشراء للسندات الحكومية تؤثر على النقود وسوق رأس المال، حيث أنها تعمل على زيادة احتياطيات البنوك والقاعدة النقدية، وبالتالي زيادة عرض النقود، كما تعمل على تخفيض سعر الفائدة على الأقل في المدى القصير، ويحدث انخفاض في سعر الفائدة بسبب أن شراء السندات التي تعمل على زيادة طلب البنك المركزي، مما يؤدي إلى رفع سعر السندات، ونتيجة للعلاقة العكسية التي تربط سعر الفائدة بسعر السندات، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. أما القوة الأخرى التي تعمل على تخفيض أسعار الفوائد، فهي فائض الاحتياطيات الناتج عن عمليات الشراء المفتوحة، الذي يدفع البنك المركزي للتخلص من هذه الفوائض، بتشجيع الإقراض والاستثمار، وذلك بتخفيض أسعار الفائدة.

<sup>10</sup> - رشا العصار رياض الحلبي، نفس المرجع، ص 154 - 155.

أما عمليات السوق المفتوحة المرتبطة ببيع السندات، فتعمل على تقليل احتياطات البنوك، وزيادة عرض السندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، وارتفاع أسعار الفائدة، نتيجة الضغط على البنوك لتقليل إقراضها.

ج- نسبة الاحتياطي الإلزامي Required Reserve Ratio

وتعتبر من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية، للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وخلق الودائع المصرفية ووفقاً لهذه الأداة، فإن البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطي لدى البنك المركزي وتأتي آلية عمل هذه الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من أو توسيع قدرة البنوك على خلق النقود.

ففي حال إتباع سياسة نقدية توسعية، فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل قدرة البنوك على خلق النقود من خلال، انخفاض حجم السيولة المتوفرة في البنوك، مما يقلل حجم النقد في الدولة ويساعد على معالجة التضخم.<sup>11</sup>

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضاً للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من الائتمان، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس، تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي.<sup>12</sup>

## 2- الوسائل الكيفية وهي:

أ- الإقناع الأدبي (أو الإغراء أو التأثير الأدبي):

وتسرم أحياناً سياسة المصارحة: حيث يحاول صانعو السياسة النقدية كثير التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، فمن خلال المقالات في الصحف والمجالات، والخطب في المناسبات المختلفة يحاول المسؤولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه. ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج آثاراً إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني. ومهما يكن من أمر فإن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح وعظات.

وتقوم هذه الفكرة أساساً على أن للمصرف المركزي مكانة هامة المؤسسات النقدية، حيث يعتمد المصرف

المركزي هذه الوسيلة لشرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسة النقدية المناسبة، والتأثير على هذه المؤسسات لكي تتبوع سياسة اختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف.

<sup>11</sup>-جمال خريس، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م، ص 112 - 116.

<sup>12</sup>-رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والعربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، دون ط، 2010، ص 200.



ولا يمكن التأكد من فاعلية هذه الوسيلة إلا من خلال وجود علاقة بين المصرف المركزي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى وكذلك وجود أسس وقواعد ينظم على أساسها النظام المصرفي كوحدة متكاملة. ويحدث العكس عندما تضعف أو تنقطع العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية.

ب- الودائع الخاصة:

وبمقتضى هذه السياسة هو قرض قيام المصارف التجارية باقتطاع نسبة من أرصدها على شكل ودائع مجمدة عند المصرف المركزي تستحق عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني. وتهدف هذه الوسيلة إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف التجارية من خلال تقليل أرصدها .

### 3- أدوات مكملة للسياسة النقدية وهي:

أ- السياسة المالية:

والمقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية. وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الأساسي لوزير الخزانة هو ضمان تعديلي الإيرادات مع النفقات الضرورية للمحافظة على الأمن والدفاع طبقاً للنظرية الكلاسيكية. ولكن بعد أن تعرض المجتمع الدولي للكساد الكبير وقيام الحروب والنزاعات الاشتراكية كان من الضروري أن تقوم الميزانية بدور أبعد مدى من مجرد تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات بالمفهوم السابق وفي هذا الصدد:

1- زيادة حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة الأمر الذي يقتضي زيادة الإيرادات لتغطية تكاليف هذه الاستثمارات.

2- استخدام فائض الميزانية لتخفيف حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم. ويقتضي هذا رفع معدلات الضرائب، ولكن المشكلة أن رفع معدلات قد يقلل من الحافز على الإنتاج، وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالضجر لاستنهاض الرواج في حالة الكساد.

3- استخدام الميزانية لتقليل التفاوت في الدخول عن طريق الضرائب التصاعدية.

4- التنويع في الضرائب المباشرة، وخاصة الضرائب على المشتريات سواء كان للحد من الطلب (بزيادة هذه الضرائب) أو لزيادة الطلب لإيجاد الحافز على النهوض في حالة الكساد (عن طريق تخفيض الضرائب).

ب- البيع بالتقسيط:

ومن السياسات المكملّة للسياسة النقدية النظر في سياسة البيع بالتقسيط، ويمكن للدولة أن تؤثر في

السياسة الاقتصادية عن هذا الطريق بوسيلتين:

1- تعديل قيمة القسط الأول.

2- تعديل أقصى فترة للاستيراد.

فإذا أرادت مكافحة التضخم فإنها تلجأ إلى رفع قيمة القسط الأول وتقليل مدة السداد. وإذا أرادت أن تشجع

الرواج في حالة الكساد فإنها تخفض قيمة القسط الأول وتطيل فترة السداد.

ومن مزايا هذه الطريقة أن لها أثر سريع نظراً لأن أغلب الناس الذين يشترون بالتقسيط يهتمون بقيمة القسط

الأول أكثر من اهتمامهم بالتكاليف النهائية للسلعة. ولكنها من ناحية أخرى تضر منتجي السلع المعمرة الذين

يعتمدون في تسويق منتجاتهم على هذه الطريقة.<sup>13</sup>

ج- التعليمات والأوامر المباشرة:

قد تجد المصارف المركزية في بعض الحالات لا مفر من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم

الائتمان والتحكم في اتجاهاته، وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للمصارف، ويختلف هذا

الأسلوب عن أسلوب الإقناع الأدبي، السالف الذكر، أن هذه الأوامر تكون ملزمة للمصارف التجارية ولا يمكن

أن تتجاهلها و إلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي تفرضها عليها المصارف المركزية.

وتتمثل الأوامر والتعليمات في تحديد حد أقصى للقروض التي تمنحها المصارف التجارية، أو في تحديد حد

أدنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه أو الامتناع عن منع

قروض لأنشطة معينة للحد منها. أو إجبار المصارف على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من أنواع

الاستثمار، كسواء السندات الحكومية أو اذونات الخزنة.<sup>14</sup>

**المطلب الثاني: قنوات إبلاغ السياسة النقدية**

تعتبر قناة الإبلاغ الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار

الهدف الوسيط. وتتحصر هذه القنوات الأربعة في:

<sup>13</sup> - عقبال جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلوي للنشر، عمان، ط 2، 1999م، ص 212 215.

<sup>14</sup> - عقبال جاسم عبد الله، نفس المرجع، ص 216.

أ- قناة سعر الفائدة:

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال ، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

ب- قناة سعر الصرف:

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي.<sup>15</sup>

وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ج- قناة أسعار السندات المالية:

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقودية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين:

قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

**عبر القناة الأولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة، الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

**عبر القناة الثانية:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج الخام.

د- قناة الائتمان:

وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين.

<sup>15</sup>-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3، 2006، ص77.

- قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، و منه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

- قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض قي صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من خاطر إقراضها. وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج الخام.<sup>16</sup>

### المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية

دون الدخول في الجدل الفكري الخاص لمدى مطالب السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي فإننا يمكن أن نقفز مباشرة إلى محاولة التعرف على فعالية السياسة النقدية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاقتصاديات النامية في إطار الأبحاث والتجارب التي تمت في هذا النطاق.

#### 1- فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على إلزام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمدون على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة.

وبالتالي يؤدي تجاوز البنوك التجارية (والمؤسسات المالية) مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف

المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة

فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية

الذي يمثل ائتمان قصير الأجل.

كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق

المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندها يدخل مشتريا

أو بائعا لهذه الأوراق في هذا السوق.

<sup>16</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 78 79

ومعنى ذلك، أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية، أي الأدوات الخاصة، لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.<sup>17</sup>

## 2- فعالية السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية:

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما تعانيه في كثير من الأحيان من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي. ولذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية، مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد في بعض الحالات لا يذكر، وأن الاعتماد كله ينصب على نسبي الاحتياطي والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة (النوعية والمباشرة) من ناحية أخرى.

و هناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي ولحد من دور الجهاز المصرفي في القيام بالدور المطلوب، وبالتالي فإن ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية، وأهم هذه الأسباب: 1- نقص أو ضيق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها وبالتالي قلة التعامل في الأوراق التجارية والأوراق المالية، وقلة ما تصدره الحكومات والشركات المساهمة من أوراق مالية، ناهيك عن عدم انتشار قيام الشركات المساهمة، وضعف الوعي المالي والمصرفي، وقلة المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات وتوظفها في الأسهم والسندات، وعدم توافر الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية وتهيئ لها درجة عالية من السيولة، وانتعاش للسوق.

ويؤدي نقص أو ضيق الأسواق المالية و النقدية إلى تقييد حركة البنك المركزي في استخدام أدوات السوق المفتوحة وإعادة الخصم.

2- تنتمي كثير من الدول النامية إلى مناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي \*دول أجنبية\* كمناطق الإسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي، وبالتالي ترتبط القيمة الخارجية للعملة الوطنية عندئذ بقيمة العملة الأجنبية، كما يخضع التطور النقدي لتطور الأحوال النقدية في البلد المت بوع، لذلك تتعامل سيطرة السلطات النقدية الوطنية على بعض الشؤون النقدية.

<sup>17</sup>- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 311 312.

3- ضآلة مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فأن أي محاولة لزيادة الاستثمار تستلزم تخفيض سعر الفائدة انخفاضا كبيرا وهو ما تحول دونه عدة اعتبارات هيكلية.

وبالرغم من تلك الملاحظات والأسباب، المفسرة لاحتمالات ضعف فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل أن برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تتبناها كثير من تلك الاقتصاديات بالإنفاق مع صندوق النقد الدولي، تشير إلى أن السياسة النقدية أحد المحاور الرئيسية لتلك البرامج، بل أن الإصلاحات الاقتصادية تتجه إلى تقوية سوق النقد و المال والتحرير للعملة الوطنية وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلا.<sup>18</sup>

<sup>18</sup>- عبد المجيد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 212 213.



## المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

تختلف نظرة الفكر الاقتصادي للسياسة النقدية عبر مراحل تطورها وتباينت آراء المفكرين حول النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، فهناك من يعتبرها محايدة ولا أثر لها في النشاط الاقتصادي، وهناك من يعتبرها المحرك والمؤثر الأساسي في الحياة الاقتصادية.

وقد تبلورت هذه الأفكار في صيغة نظريات نقدية سيتم التطرق إليها في المطالب الآتية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي<sup>19</sup>

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، واسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو للاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في السوق.

لقد جاءت القروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا عندهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركن دون تدخل من لدن السلطات العامة (قانون ساي)، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية أو التقييم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية عرض النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى إن تغيير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغييرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغييرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فإن بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود .

وأن جدلا قد دار بين الكلاسيك يمثلهم فيشر والفريد مارشال وبيجو و روبنسون وغيرهم، على أن هناك علاقة ايجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا إن تغييرات عرض النقود ليست قادرة على أحداث تغييرات في المستويات الحقيقية لمغريات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، والدخل، وسعر الفائدة، وهذا يعني أن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار 5 على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي.

مما يؤدي تغيير القيمة الاسمية وليست الحقيقية للناتج القومي الاسمي وإذا كان هذا المسار مقبولا حول العلاقة ما بين عرض النقود ومستوى العام للأسعار فإنه يمكن القول إنه ليس بالإمكان الاعتماد على

1-عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، ط 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان، 2010، ص25-27

عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي ونتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك. وسعياً منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل لفيشر والتي صيغت على النحو التالي:

$$Mv=pt$$

إذ أن كمية النقود في التداول (عملة نقود مصرفية )

$V$  - سرعة دوران النقود.

$P$  - المستوى العام للأسعار .

$T$  - حجم التبادل الذي يجري في زمن ما (هذه المعاملات تشمل سلعا قد لا يتضمنها تعريف الناتج المحلي

الإجمالي، إلا أنه تم تبادلها مثل شراء السلع المستعملة)

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت بالمتغير والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية النجمة

خلال مدة زمنية معينة وأصبحت المعادلة كالتالي:

$$M v =py$$

أعيدت صياغة هذه النظرية فيما بعد من لدن الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، إذ قدم صياغة ولقد

أخرى للطلاب على النقود وتستند أيضاً إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها بمعادلة كامبردج أو نظرية

الأرصدة النقدية وصيغت على النحو الآتي:

$$M=kpy$$

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم والذي هو الحقيقة يساوي ويمكن توضيح ذلك:

$$M v=py$$

معادلة فيشر:

$$V =py/m$$

$$K =m /py$$

معادلة كامبردج

$$V =1/k$$

$$k =1/v$$

و يمثل في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود مثلما اشرنا إليه سابقا (أي عدد مرات أنفاق الوحدة النقدية خلال السنة، وهذا يعتمد على الرغبة في الإنفاق) في حين أن يمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة.

و خلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي لا يتغير طالما إن تغيره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضه للتغير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، ثم أنهم افترضوا ثبات لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثير مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوى العام للأسعار ودورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية إن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها وهذا ما استطاعوا الوصول إليه لأن النقود لحد هذه الحقة من الزمن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك و النيوكلاسيك فعلاقة النقود موجودة فقط من المستوى العام للأسعار لا غيرها.

#### المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي.<sup>20</sup>

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، ولقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936 والمشهورة باسم النظرية العامة حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخيا الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي، ففي الوقت الذي يؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغيير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، وبهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك.

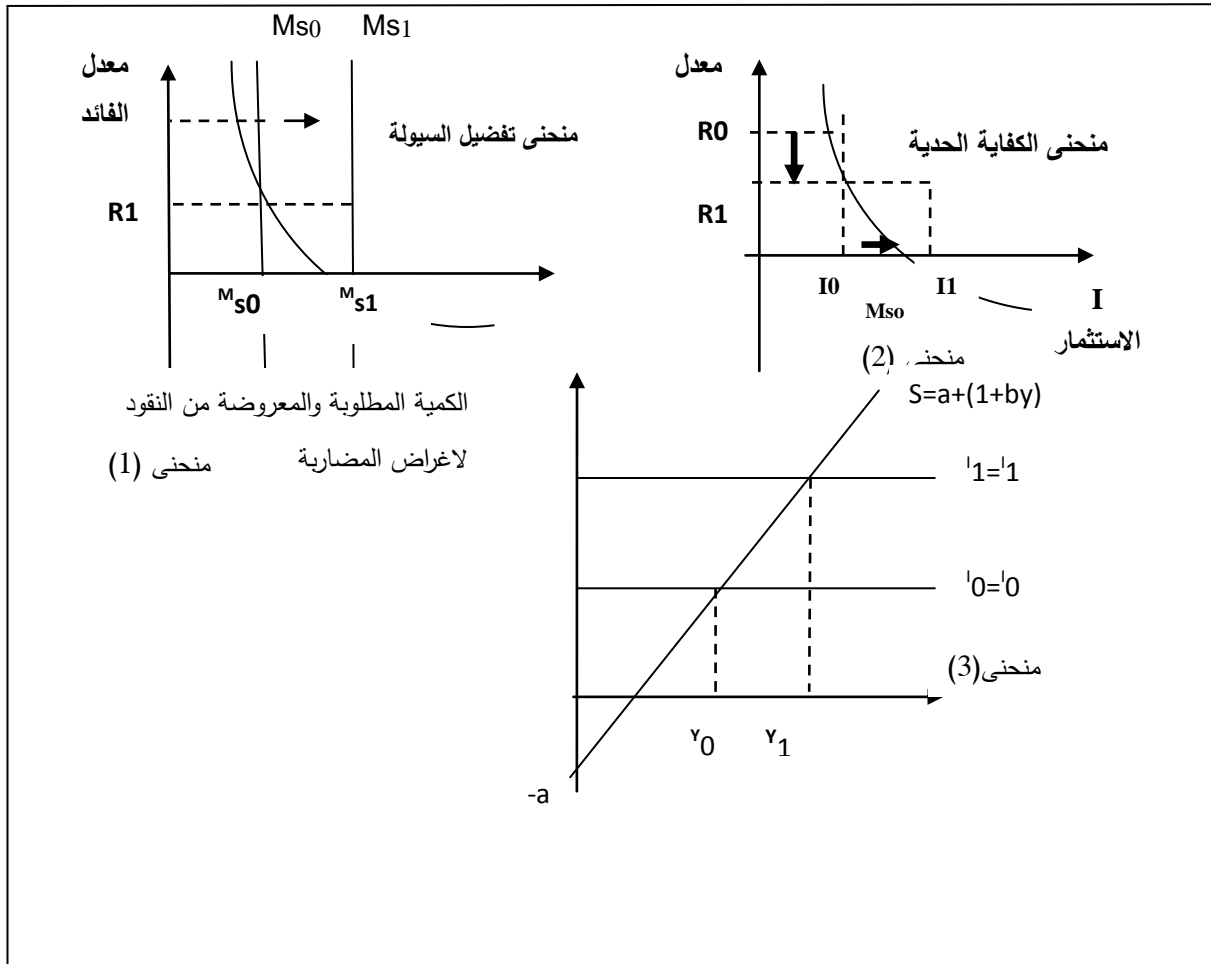
وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أهمية المعالم الأساسية لأفكار الاقتصادية السويدية و فكسل، أو قام بشرح أفكاره الاقتصادية في سلسلة من المؤلفات صدرت باللغة الألمانية سنة (1898) والتي ظلة غير معروفة حتى ترجمت إلى اللغة الانكليزية وكان ذلك سنة (1936) وتحت عنوان (الفائدة والأسعار)،

<sup>20</sup> - عباس كاظم الدعيمي ، مرجع سبق ذكره، ص 29-34

وقد شهدت سنة 1936 ظهور كتاب (النظرية العامة) لكينز، إذ يوجد تشابه كبير بين كتاب النظرية العامة والتطورات الفكرية التي أحدثتها فكسل، فقد قيل أن كينز قد قام بنقل ونسخ أفكار فكسل، وإن كل مجد وفخر منسوب لكينز ينبغي أن يكون لفكسل، إذ جاء التحليل النقدي لفكسل مناهضا للتحليل النقدي الكلاسيكي عند كل من "هيوم وريكاردو وميل و فيشر"، من خلال تركيزه على معدل الفائدة والأسعار وعلاقتها بمستوى الأسعار أو قيمة النقود، وفضلا عن ذلك فقد حاول أن يتجاوز الفصل في النظرية الاقتصادية، بأن يدمج ما بين النظرية النقدية ونظرية القيمة، أي تحويل الأسعار إلى أسعار نقدية أو مطلقة عن طريق تطبيق فكري العرض والطلب على المستوى العام للأسعار، وهذا ما قام عليه التحليل الكينزي.<sup>21</sup>

ويرى التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم المسار الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال لشكل:

الشكل رقم (1): دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي.



المصدر: عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، 36

<sup>21</sup>-عباس كاظم الدعيمي، نفس المرجع، ص 35

إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية 'وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من خارج السلطة النقدية ، في حين عد الطلب على النقود (Md) يتحدد بتفضيل السيولة، أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكينزي عند التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل و دافع الاحتياط و دافع المضاربة )، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوف يؤدي إلى تحويل منحى عرض النقود من (Ms0 Ms1) ، مثلما في منحى (1).

وبما أن (Md=L1+L2) فإن الكمية الزائدة في ظل ثبات الدخل ستكون (Δ MS=L2) أي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدن الأفراد مما يزيد الطلب على السندات فتراجع أسعارها السوقية، وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فأن معدل الفائدة سينخفض من  $R_1 - R_0$  مثلما في منحى (1)، وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة الكافية الحدية لرأس المال وبما أن معدل الفائدة قد أنخفض فهذا يعني إن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار  $I_0 - I_1$  من مثلما في منحى (2)، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفقا للاستهلاك والاستثمار، وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، فزيادة الاستثمار طبقا لآلية السياسة النقدية السابقة الذكر، تؤدي إلى زيادة الدخل وهو ما يظهر في منحى (3) إذ أرتفع الدخل التوازني من  $Y_1 - Y_0$  وهذا بسبب عمل المضاعف وبذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقا لتحليل كينز، ويمكن أن تتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة، فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دورا كبيرا في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع.

وفي نفس السياق السابق لابد من الإشارة إلى محاولة (الكينزيين) تطوير وتقديم النظرية العامة الكينزية بصورة منظمة وسهلة وانطلقوا في ذلك من تفسيرهم لأثر السياسة النقدية من خلال منحنيين أساسيين منحنى تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال، إذ يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة أي أن تغير الكمية المعروضة يكون أكثر تأثير من سعر الفائدة، وبالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة إلى

التغيرات في سعر الفائدة وبالعكس، في حين أن تمتع منحني الكفاية الحدية لرأس المال بمرونة أكبر لسعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار أكبر جزاء تغير أقل في سعر الفائدة وبالعكس.<sup>22</sup>

ومع تركيز كينز في ذلك الجزء من الطلب على النقود على العلاقة بين الدخل الحقيقي والأرصدة الحقيقية إلا أنه لم يتطرق إلى الشكل والطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بتلك الأرصدة آنذاك بمعنى آخر أن النقود والسندات هما الشكلان الوحيدان لاحتفاظ بالثروة، وبالتالي فإن توقع المستثمرين انخفاض سعر الفائدة السوقي كان لأن النقود الموجودة هي الشكل الوحيد الذي يفضله المستثمرين وبالعكس. ولكن مع التطورات التي حصلت في الأسواق المالية وإمكانية استثمار الأموال لمدة قصيرة جدا لا تتجاوز (24 ساعة مثلا)، أصبح من الضروري معرفة الطريقة التي يحتفظ بها الأفراد بأرصدهم النقدية وهذا ما حاول الكينز تفسيره من خلال تحليلاتهم المختلفة.

(فقد أشار توبين إلى أن فرضية كينز حول التوقعات التي تعكس الاختبار ما بين النقود والسندات غير واقعية، إذ من المؤكدة إن المستثمرين يتوقعون حدوث تغيرات في أسعار الأوراق المالية تبعا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق، ولكن هذه التوقعات ترتبط أساسا بعامل عدم اليقين الذي جعلها كينز حالة مؤكدة لمعدل الفائدة في المستقبل، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النقود والسندات ليسا الشكلين الوحيدين اللذين يؤلفان المحفظة الاستثمارية، فالأخيرة تتألف بالإضافة إلى النقود والسندات من أصول أخرى وهذا الأمر لم يحظ باهتمام كينز)، فضلا عن ذلك أكد توبين أن النقود هي موجودة، أي أنه أكد وظيفة النقود بوصفها مخزن للقيمة أكثر من وظيفتها أداة للتبادل أي أنه من غير المعقول أن تبقى هذه الأرصدة مجمدة لمدة من الزمن لحين الحاجة إلى إنفاقها مع توفر فرص استثمارها في الأسواق المالية والحصول على عوائد مالية جراء ذلك، طالما أن هناك فجوة ما بين استلام الدخل وإنفاقه، إذ أن لا بد في هذه الحالة أن يتضمن الطلب على النقود شكل الاختيار ما بين الاحتفاظ بهذه الأرصدة بشكل نقدي ومن دون عائد إذ أن استثمارها في موجودات إيرادية كالأوراق المالية لمدة قصيرة لحين الحاجة إلى استغلالها وتغطية المصروفات المتوقعة، أي إمكانية تحويل النقود إلى الأصول الأخرى.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الحديثة.<sup>23</sup>

تطور الفكر النقدي بظهور النظرية العامة لكينز وفكرته الأساسية بأن كل إنفاق يتولد عنه دخل وإذا زاد الإنفاق زاد الدخل، وإذا كان العرض الكلي لعوامل الإنتاج مرنا فإن زيادة الإنفاق يتولد عنها زيادة في العمالة وبالتالي زيادة الدخل القومي الحقيقي والإنفاق القومي الذي يتمثل في الطلب الكلي الفعال، وبالتالي فإنه لمعرفة الطلب الكلي الفعال يجب معرفة العوامل التي تحدد الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار ونجد أن

<sup>22</sup>-عباس كاظم الدعيمي، نفس المرجع، ص 37

<sup>23</sup>عباس كاظم الدعيمي، نفس المرجع، ص، 167 - 168



الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك في المدة القصيرة يتحدد بمقدار الدخل الصافية والميل إلى الاستهلاك، وتوضح النظرية الكينزية أن الإنفاق على الاستهلاك يزيد كلما زادت الدخل أي أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل القومي فنسبة ما ينفقه الفقراء من زيادة دخولهم أكبر من نسبة إنفاق الأغنياء من زيادة دخولهم، كما أن معدل الإنفاق على الاستثمار يتحدد بعاملين:

1- الكفاية الحدية لرأس المال

2- سعر الفائدة

أما العامل الأول هو الكفاية الحدية لرأس المال فيتحدد بتكلفة إحلال الأصل و بالغلطات المتوقعة من الاستثمار في هذا الأصل، وبينما نجد أن تكلفة الإحلال تتغير ببطء نجد الغلطات المتوقعة تتغير بسرعة وهذا هو السبب الرئيسي غي عدم استقرار الكفاية الحدية لرأس المال، وللتوقعات الخاصة بالغلطات المنتظرة من الاستثمارات الجديدة دورا كبيرا في تحديد حجم هذه الاستثمارات، هذا مع عدم إغفال أثر مضاعف الاستثمار، فتكون قيمة المضاعف أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر والعكس صحيح.

أما بالنسبة لسعر الفائدة فإنه يتحدد حسب نظرية كينز عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة وعرض النقود، بينما تتحدد حسب النظرية الكلاسيكية بالتعادل بين الادخار والاستثمار.

ويتحدد مركز التوازن للدخل القومي عند تعامل المبالغ التي تنفق على الاستثمار والاستهلاك مع تكاليف إنتاج سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار ولكن ليس من الضروري تعادل الاستثمار والادخار لأن القرارات والدوافع التي تحكم الادخار غير القرارات والدوافع التي تحكم الاستثمار ولكن عند مركز التوازن يتحقق التعادل بين الاستثمار والادخار عن طريق التغيرات التي تحدث في الدخل القومي.

وقد أعطى التحليل النقدي الحديث دورا كبيرا للسياسة المالية وخاصة في أوقات الكساد كما ربط السياسة النقدية والمالية في إطار واحد، وتقوم برسم سياستها للمساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة وتحديد الوسائل و الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، ويمكن تحديد هذه الأدوات أو الوسائل وتقسيمها إلى نوعين رئيسيين من السياسات سياسات كمية وسياسات كيفية

## خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل ما يلي:

مفهوم السياسة النقدية كمجموعة إجراءات تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة، فتطرقنا إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تواجه صعوبات كبرى في اتخاذها و تحقيقها و هذا لارتباطها الوثيق مع أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى.

وباعتبار السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة، فإنها تملك تحت تصرفها عدة آليات يستخدمها البنك المركزي في مراقبة عرض النقود و التأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد تعددت هذه الأدوات و اختلفت بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية، فمنها ما يسمى بالأدوات غير المباشرة و المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة و الاحتياطي الإجباري وكذا سعر الخصم كما تعرضنا إلى فعالية السياسة النقدية ، و كذلك تعرفنا على المكانة التي احتلتها السياسة النقدية عبر الزمن في الفكر الاقتصادي، حيث أنها كانت لها مكانة كبيرة في القرن التاسع عشر إلا أن دورها تراجع في بداية القرن العشرين بسبب أزمة الكساد العالمي.

# الفصل الثاني:

## ميزان المدفوعات

**تمهيد:**

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية هي علاقات تبادل فيما بين الدول، وهذه العلاقات يترتب عليها قيام مبالغ على دول لمصلحة دول أخرى، فهي تنشئ حقوقا وديونا دولية، فتصدير سلعة من دولة إلى أخرى ينشئ حقا يقابله دين، هذا الحق أو الدين مقوم بالنقود، ومستحق الدفع في تاريخ محدد، و لذلك يهتم كل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة أن تعرف حقوقها وديونها الناشئة عن علاقاتها الاقتصادية الدولية حتى تحدد مركزها في ميدان التبادل الدولي، هذا البيان المزدوج هو الذي يطلق عليه اسم ميزان المدفوعات.

**المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات**

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

**المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات**

- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، و هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات و المساعدات و كل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة و الخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة) بين المقيمين في بلد ما و المقيمين في البلدان الأخرى، و بالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس و ضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعات للخارج.<sup>24</sup>

- يعرف ميزان المدفوعات الدولية على انه ( سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيما مزدوجا خلاصة المقبوضات Receipts والمدفوعات Rayments اللتين يترتب عليهما حقوق دائنية و التزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين و القانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية و التحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ).<sup>25</sup>

<sup>24</sup> - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ط1، 2003م، بيروت، ص 52

<sup>25</sup> - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006م ص 235

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه السجل الذي يتم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في أحد الدول و المقيمين في باقي دول العالم، و ذلك خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، ولعل الغرض من هذا السجل هو أظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني و المساعدة في غدارة الاقتصاد بصورة فعالة.<sup>26</sup>

و نلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وما يعرف بميزان المدفوعات، ويهدف ميزان المدفوعات إلى تحقيق ما يلي:<sup>27</sup>

1- يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية إلى محتاجيها في الدولة سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في اتخاذ القرارات أو على مستوى القطاع الخاص.

2- يعكس مستوى تطور وقوة اقتصادية في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة مقارنة مع الدول الأخرى من حيث مكونات ميزان الصرف.

3- تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات المالية والنقدية في الدولة مما يساعد الدولة في تعزيز بعض الجوانب التي تزيد من المؤشرات الإيجابية ومراجعة تلك التي تؤدي إلى المؤشرات السلبية من خلال تبني الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية وبرامج التصحيح الاقتصادي والتي تعتمد على الكثير من الدول.

4- ميزان المدفوعات يوضح المسار الذي سيحدد في تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية المتعامل معها.

5- يعتبر ميزان المدفوعات الوسيلة التي يتم رصد المعلومات منه ومرجعاً للدراسات ومساعداً لاتخاذ القرارات التجارية

#### المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

إن أسلوب إعداد ميزان المدفوعات الدولية و ترتيب مكوناته يعتمدان على محددات عديدة ، نذكر منها:<sup>28</sup>

1- مدى توافر المعلومات من مصادرها الأصلية المعتمدة مثل السلطات الجمركية و الأجهزة المصرفية و خاصة البنوك المركزية و الدوائر ذات العلاقات بالتحويل الخارجية.

2- حجم المعاملات الدولية ومستوى تنوعها أو تركزها.

<sup>26</sup>- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1999م، ص279

<sup>27</sup>- عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار البيازوري، عمان، 2015، ص 64-65.

<sup>28</sup>- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص239-240

3- النظام الاقتصادي السائد من حيث الانفتاح على العالم و اندماجه (كمركز) أو (كهامش) في الأسواق و دور مؤسساته في عمليات الإنتاج و التبادل والائتمان الدولي.

4- أهداف السياسة الاقتصادية المعتمدة في الدولة وخاصة اتجاه حركة رؤوس الأموال الأجنبية و حرية أو تقييد التحويلات الخارجية و نمط التنمية فيما بين تعويض الإستراتيات و تعزيز الصادرات.

5- واقع الاقتصاد بين التخصص والتركيز الإنتاجي في مواد أولية بغرض التصدير أو التنوع ألالإنتاجي و التوازن الهيكلي.

وعليه يظهر تباين واضح في حجم ومحتوى وتصنيف العناصر الأساسية كميزان المدفوعات الدولية بين بلد آخر، و هو ما يعني بالضرورة عدم وجود قاعدة عامة و ثابتة تتخذ كأساس لوضع هذا الميزان في كافة الدول وعلى مر السنين.

وبناء على ما سبق قدمت تصورات عديدة، نذكر منها :

1- تقسيم ميزان المدفوعات بين مجموعتين رئيسيين وهما :مجموعة العناصر المنظورة و مجموعة العناصر غير المنظورة ، وذلك باتخاذ معيار واحد في التصنيف وهو البيانات الجمركية ، فكل شئ يسجل في هذه البيانات يعتبر ضمن المجموعة الأولى ،بالعكس كل ما يسجل فيها يدخل ضمن المجموعة الثانية.

2- تقسيم ميزان المدفوعات بين جدولين متتابعين ، أحدهما للحقوق و الآخر للديون ويتضمن حسب الترتيب: التجارة السلعية والسياحية والنقل والتأمين وعوائد الاستثمار وحسابات الحكومة و متنوعات كرسوم الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الهندسية و المقاولات.

3- تقييم ميزان المدفوعات بين حسابات التجارة وحساب التحويلات .

ونعطي فيما يلي ،نموذجاً لميزان المدفوعات الدولية لقطر ما، بغرض الدراسة و التحليل ، وهو يتضمن العناصر الأساسية في حقلين، المقبوضات و المدفوعات.



الشكل رقم (1): نموذج لميزان المدفوعات الدولي.

العناصر	المقبوضات	المدفوعات
<p><b>أولا - الحساب الجاري:</b></p> <p><b>1-التجارة السلعية:</b></p>		
		X
	X	
<p><b>2-مبادلات الخدمات:</b></p> <p><b>أ - النقل:</b></p>		
		X
	X	
<p><b>ب - السياحة:</b></p>		
		X
	X	
<p><b>ج - الفوائد والأرباح</b></p>		
		X
	X	
<p><b>د-خدمات الصيرفة والتأمين:</b></p>		
		X
	X	
<p><b>هـ- نفقات الحكومة:</b></p>		
		X
		X
	X	
<p><b>ثانيا: حساب رأس المال الطويل الأجل:</b></p>		
		X
	X	

X	X	ثالثا- حساب رأس المال القصير الأجل: 1-الرأسمال الوطني القصير الأجل في الخارج..... 2-الرأسمال الأجنبي القصير الأجل في القطر.....
X	X	رابعا-تحويلات ذات طرف واحد: 1- هبات وتعويضات إلى الأقطار الأخرى..... 2-هبات وتعويضات من الأقطار الأخرى.....
X	X	خامسا: حساب الذهب والائتمان القصير الأجل: 1-حساب الذهب: أ- استيرادات الذهب وزيادة الذهب المحفوظ في الخارج لحساب القطر... ب- صادرات الذهب وزيادة الذهب المحفوظ في الداخل لحساب الأجنب... 2-حساب الائتمان القصير الأجل: أ- الائتمان القصير الأجل الوطني في الخارج..... ب- الائتمان القصير الأجل الأجنبي في القطر.....
	X	سادسا:تخصيصات حقوق السحب الخاصة SDR .

المصدر: هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 242

ويمكن توضيح عناصر هذا الجدول كما يلي:

أولاً: الحساب الجاري: يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات و الذي يتألف من عنصرين: <sup>29</sup>

أ- الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات و واردات السلع، و تسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي. و يحقق الميزان التجاري

<sup>29</sup> - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم تانيس سابقا، الاسكندرية، 2009، ص 230- 231.

فائضا إذا كانت صادرات السلع < واردات السلع. كما يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع > واردات السلع. و يحقق الميزان التجاري وتوازنا إذا كانت إذا كانت صادرات السلع = واردات السلع.

ب- **ميزان الخدمات:** تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة، ويسجل فيه صادرات و واردات الخدمات. ومن أمثلة صادرات الخدمات: استخدام الأجانب لشركة النقل و الملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل فهي كلها استيراد لخدمات وطنية في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير المنظورة، أما واردات الخدمات فتسجل في الجانب المدين، ومن أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل و الملاحة الأجنبية، ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية و العسكرية، و مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية و أرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل.

ويسجل في الحساب الجاري أيضا الإيرادات الرأسمالية المحولة من الخارج و أرباح الاستثمار، وتجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات.

#### ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية :

يسجل هذا الحساب كافية المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل أو الخارج وذلك بغرض الاستثمار، وينقسم هذا الحساب إلى قسمين، القسم الأول يمثل التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل و القسم الثاني يمثل التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.

**1- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل:** تتضمن هذه النفقات الاستثمارات المباشرة التي تمثل قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات طويلة الأجل وإدارتها بأنفسهم و لقد شهد العالم العديد من أشكال الاستثمارات المباشرة التي قامت بها الدول الاستعمارية مثل إنجلترا و فرنسا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مستعمراتها في كل من آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية.

**2- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل:** تتضمن هذه التدفقات الاستثمارات قصيرة الأجل مثل شراء الأسهم أو السندات أو اذونات الخزنة أو الإيداع في البنوك الاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة<sup>30</sup>

<sup>30</sup> - محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 291-292

ثالثاً: حساب التحويلات من جانب واحد:<sup>31</sup>

يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى دول العالم دون أي مقابل. وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات (كالمنح الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية) وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائناً في الدولة التي قامت بالتحويل لينما المقابل لذلك فيظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية. أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب السلع مديناً والقيد المقابل يسجل في الجانب الدائن من حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية. أما إذا أخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية (كتحويلات المهاجرين إلى ذويهم) فيظهر حساب رأس المال دائناً في الدولة التي قامت بالتحويل، في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة. أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل مديناً بقيمة التحويل وحساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهبات دائناً بهذه القيمة.

وفي الواقع، فإن صندوق النقد الدولي لم يستخدم اصطلاح "التحويلات من جانب واحد" إلا منذ عام 1961 (قبل ذلك كان يستخدم اصطلاح "هبات") والسبب في ذلك هو أن هذا الاصطلاح يتفق وفكرة الصندوق القائلة بوجود علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والمحاسبة القومية. وعليه فإن تحويلات المهاجرين، وهي من التحويلات الخاصة، بالنسبة للدولة المحول إليها لا تمثل من وجهة نظر الحسابات القومية ديناً ولا تمثل دخلاً، في حين أنها بالنسبة للدولة التي قامت بالتحويل لا تعتبر إنفاق استهلاكي أو أي نوع آخر من الإنفاق النهائي. أيضاً، فإن التحويلات العامة لا تعتبر من وجهة نظر الحسابات القومية حركات لرأس المال يتولد عنها ديون أو قروض ولكنها تعتبر مدفوعات نهائية.

**رابعاً: حساب التسوية:** يختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأصول السائلة، و يتكون هذا الحساب من العناصر التالية:

- 1- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- 2- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- 3- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل ادونات الخزنة الأجنبية، و الأوراق التجارية الأجنبية.
- 4- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب.
- 5- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

<sup>31</sup>-محمود يونس، اقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 174.

6- موارد صندوق النقد الدولي.

7- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات الدولية بالرصيد النهائي للحساب الجاري و حساب رأس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري و حساب رأس المال أكبر من مجموع الجانب المدين فيها، و يتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيها أكبر من الجانب الدائن. ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية السابق ذكرها، و يعد ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية، و يجب أن نفرق تماما بين هذا التوازن الحسابي و التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية و الرأسمالية مع مجموع الدائن فيها.<sup>32</sup>

**المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات و طرق حسابه.**

**الفرع الأول: أهمية ميزان المدفوعات:**

يعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصادية وطني وذلك للأسباب التالية:

**أ\_ يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة و تكييفه مع المتغيرات المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف...الخ.

**ب\_ يظهر القوة المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوة طلب و عرض العملات الأجنبية، و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع السلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة و نتائج سياستها الاقتصادية.

**ج\_ يساعد على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

<sup>32</sup> - السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 235-236.

د- تقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.<sup>33</sup>

الفرع الثاني: طرق حساب ميزان المدفوعات.

هناك عدة طرق لحساب ميزان المدفوعات يمكن أن نذكر أهمها وهي، طريقة الدخل، وطريقة الحساب الجاري، وطريقة العمليات الدولية.

أولاً: طريقة حساب الدخل

ميزان المدفوعات، محسوباً بطريقة الدخل، يتضمن كل مبالغ تتلقاها الدولة أو دفعته بوصفه دخلاً، أي أن استلامه لا يزيد مديونية الدولة ولا ينقص رأس ماله، ودفعه لا ينقص مديونية البلد ولا يزيد رأس ماله، وعندئذ تعتبر الإيرادات كالدخل، والمدفوعات كالإنفاق.

ولا يتضمن الميزان بهذه الطريقة كل المدفوعات والإيرادات، وإنما ينطوي فقط على:

1- ميزان التجارة المنظورة.

2- ميزان التجارة غير المنظورة. ويشمل على الخدمات والمدفوعات الاختيارية كالهدايا والإجبارية كالتعويضات ملزمة.

3- ميزان الفوائد والأرباح.

عندئذ يتبقى رصيد سلبي (عجز) أو إيجابي (فائض) وهذا الرصيد يحدد ما يسمى "حساب رأس المال" فحساب رأس المال يتحدد بصافي حساب الدخل.

فإذا كان هذا الرصيد إيجابياً (+500) ويتمثل حساب رأس المال في هذه الحالة في ثلاث عمليات .

1- اكتناز النقود، ويمكن الاستدلال عليه بصادات وواردات الذهب فاستيراد الذهب مثلاً يزيد الاكتناز.

2- الاستثمار المباشر في صورة مشروعات يشرف عليها أصحاب رأس المال.

3- الاستثمار غير المباشر في صورة قروض وأموال موظفة.

<sup>33</sup> السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع و شارع مدرسة ابن النفيس، المعمورة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص 231-232



## ثانيا: طريقة الحساب الجاري

وهناك طريقة ثانية لحساب ميزان المدفوعات، قريبة من طريقة الدخل. ففيها يقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين: قسم العمليات الجارية وقسم العمليات الرأسمالية، العمليات الجارية شبيهة بحساب الدخل، والعمليات الرأسمالية شبيهة بحساب رأس المال. لهذا يمكن أن تسمى هذه الطريقة باسم طريقة الحساب الجاري.

1- العمليات الجارية: تؤيد في حساب العمليات الجارية قيمة كل المدفوعات والإيرادات الناتجة عن عمليات جارية، مثل شراء وبيع السلع، والحصول على الخدمات وتقديم الفوائد وبصفة عامة تدخل كل العمليات الدولية إلا تلك التي تحدث تغيرا في مركز البلد كدائن أو مدين، وإلا عمليات الذهب كنفذ فالعمليات الجارية عمليات تقع على المنتجات دون أن تمس مصادر الإنتاج وهكذا تتضمن: السلع والذهب غير النقدي + الخدمات + الفوائد والأرباح.<sup>34</sup>

2- العمليات الرأسمالية: تؤيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغير مركز البلد بوصفه دائنا أو مدينا، أو التغير في حركات الذهب النقدي. فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ولهذا تتضمن: رأس المال + الذهب النقدي + الهبات و المنح.

وعندما تضاف العمليات الرأسمالية إلى العمليات الجارية يصبح ميزان المدفوعات متعادلا. فحساب العمليات الرأسمالية هو حساب يبين الاستعمال الذي خصص للعجز أو الفائض في ميزان العمليات الجارية.

<sup>34</sup> - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ط 2003، ص 167 - 169

## المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن بنود ميزان المدفوعات الدولية المختلفة تحمل مكاسب و التزامات تجعل أي دولة إزاء غيرها من الدول دائنة أو مدينة ، وهنا فإن ما يتحقق من توازن حسابي يعد مساواة قيمة كأى ميزان آخر حيث لا بد من تحقيقه شأنه في ذلك شأن أي عملية من عمليات القيد المزدوج .وعليه فإن ما تحمله الخلاصة النهائية لميزان المدفوعات من تعادل طرفي المقبوضات و المدفوعات لا يعكس بالضرورة توازنا حقيقيا للتعاملات الاقتصادية لدولة ما من الخارج.

## المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات.

إن أي توازن نتصوره لميزان المدفوعات يكون غالبا توازنا بحثا يسود مجتمعا ستاتيكا يخلو من الادخار (أو الاستثمار) و يحصر نشاطه في التبادل التجاري على الأساس المقايضة وبالتالي يصبح هذا التوازن بمثابة توازن بندول الساعة الذي لا يعمل، أما التوازن الديناميكي فهو توازن يعمل في مجال متحرك بشكل مستمر وغير رتيب حيث هناك دائما حركة باتجاه التوازن و هي في سبيل ذلك تخلق اختلالات و محاولات تلافيها.

ولذلك فإن حركة ميزان المدفوعات الراهنة تتسم بالديناميكية نحو ما يعرف بالتوازن المتغير Variable Equilibrium أو التوازن المتنقل Moving Equilibrium تتغير قيم المعاملات الاقتصادية التي تتضمنها من وقت إلى آخر فيصعب التنبؤ بمسارات تحولها وذلك على غرار قانون ديناميك الكم الفيزيائي.<sup>35</sup>

- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات : إن ميزان المدفوعات متوازنا دائما فالجانب الايجابي يساوي الجانب السلبي فيه، وتلك حقيقة لا تزال تثير التساؤل، فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما؟

الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي، فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو في حالة تساوي و ميزان المدفوعات في حالة تساوي دائما، و السبب ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملة الأجنبية بعملة وطنية. و كل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء، ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي كل المشتريات، و تلك بديهية و لكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.

فالواقع أن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من "الناحية الحسابية" و معنى هذا أن ما صدر يساوي ما أستورد من سلع وخدمات و أوراق ونقود فإذا كان ميزان العمليات الجارية مثلا قد حقق فائضا، إي أن متحصلاته أزيد من مدفوعاته، فإن هذا الفائض يمثل حقوقا للدولة الرأسمالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعاته إما بوصفها رأس مال البلد في الخارج و إما بوصفها ذهبيا نقديا مستوردا لهذا البلد. معنى هذا أن ميزان المدفوعات يبين

<sup>35</sup> - هوشيار معروف مرجع سبق ذكره ،ص 251

رصيد العمليات الجارية، ثم يبين أيضا كيفية استعمال هذا الرصيد، و بالتالي يكون الميزان في مجموعة متوازنا دائما توازنا حسابيا بحيث يجب أن يكون مجموعة المتحصلات مساويا لمجموعة المدفوعات.<sup>36</sup>

### - التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

هذا التعريف هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوفر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي أما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة.

- 1- **العمليات التلقائية أو المستقلة:** وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها أي المعاملات الجارية والرأس مالية طويلة الأجل بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.
- 2- **العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من المعاملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم، يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد إن تتم، وهناك طريقتين للتبويب الأولى تسمى بالميزان الأساسي، والثانية بميزان التسويات.

أ- **الميزان الأساسي:** ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الأجل القصيرة، وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي، تعتبر عمليات تلقائية. أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية، فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة

1- مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، 38 شارع سوثير -الازرطة، الاسكندرية، 2007، ص 237

تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرار أيضا، لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية ويكون الميزان بهذا الشكل:<sup>37</sup>

رصيد الحساب الجاري

+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد الميزان الأساسي

+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

+صافي التغيرات للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

=ميزان المدفوعات

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة، مثلا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل.

ب- ميزان التسويات الرأسمالية: هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب، ويضيف للمعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيراد لأنها تتم بذاتها، في حين يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية فيكون الميزان في الشكل التالي:

رصيد الحساب الجاري

رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل (الخاصة)

ميزان التسوية الرسمية

رصيد المعاملات الرأسمالية قصير الأجل (حكومية)

صافي الاحتياطات الرسمية

ميزان المدفوعات

<sup>37</sup>- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص 29-30

بالإضافة إلى التقسيم، هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف من المعاملات المستقلة الهيئات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو الموجهة لاستعمالات أخرى كالحصول على المعدات الحربية و ليس لزيادة القدرة الإنتاجية، و بالتالي لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنه مختل أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمق في كل معاملة تتم و تحديد طبيعتها بدقة.<sup>38</sup>

### المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.

كما رأينا فإن التسوية المحاسبية لميزان المدفوعات لا بد أن تتم لكي يصبح الميزان في حالة توازن، و لكن هذا التوازن المحاسبي ليس له أي مغزى اقتصادي لأنه ببساطة يعني أن كافة البنود الدائنة تساوي البنود المدينة، و لكي نتعرف على موقف ميزان المدفوعات من وجهة النظر الاقتصادية فإننا نحتاج الى إضافة مفاهيم جديدة لطبيعة المعاملات المسجلة في الميزان.

أول هذه المفاهيم هو مفهوم المعاملات التلقائية Autonomous Transactions وهي المعاملات التي تتم بصرف النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أحيانا تعرف بالمعاملات ما فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات الجارية يضاف إليها أيضا المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويلة الأجل من أجل تحقيق الربح، و أيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية أو بغرض المضاربة.

المفهوم الثاني هو مفهوم المعاملات المحفوزة أو الرسمية Accommodating Transactions أو معاملات التسوية تتم بالفارق فيما بينهما من خلال البنود أسفل الخط وهي أيضا ذات طبيعة وفائية فهي لا تتم بمعزل عن باقي بنود الميزان وإنما الغرض منها هو التسوية لما تحقق من كافة البنود الأخرى فوق الخط.

نستطيع الآن أن نعرف العجز في الميزان على أنه يظهر عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة و بالتالي فإن التسوية تتم بالفارق فيما بينهما من خلال البنود أسفل الخط حتى يتم تسوية الميزان مثل زيادة الأرصدة الدولية. و أخيرا يكون ميزان المدفوعات متوازيا من وجهة النظر الاقتصادية عندما تتساوى المعاملات التلقائية الدائنة و المدينة و بالتالي لا يظهر أي تغيير في العناصر أسفل الخط.<sup>39</sup>

<sup>38</sup> - حنان لعروق، نفس المرجع ص 31-32.

<sup>39</sup> - محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 296-297.

المطلب الثالث: أنواع اختلال ميزان المدفوعات و أسبابه.

الفرع الأول: أنواع اختلال ميزان المدفوعات.

هناك أربعة أنواع لاختلال ميزان المدفوعات و هي:

**1- الاختلال العارض أو العشوائي:** و هو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي

الخارجي للدولة، و يحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تؤدي بحياة كثير من البشر و الحيوانات، وتهدم المنازل و المصانع و المنشآت الحيوية بالدولة، و يتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

**2- الاختلال الموسمي:** و هو نوع من التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل

من سنة وينشأ هذا النوع من الاختلال في مجموعة الدول الآخذة في النمو على وجه خاص لاعتمادها على تصدير الحاصلات الزراعية و هي أنواع الصادرات لا تتحقق إلا في فترة زمنية معينة خلال السنة ومن الناجية النظرية البحتة، فإنه يمكن أن نتصور أن هذا النوع من الاختلال يتم أزالته على مدار السنة محل الدراسة على أن زيادة الصادرات في فترة معينة يمكن أن نعوض نقصانها في فترة أخرى من السنة.

**3- الاختلال الدوري:** وهو ذلك النوع من الاختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها دول

اقتصاديات السوق، و تقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى دوة أخرى، و تفصيلات ذلك أن الرواج الاقتصادي الذي تشهده إحدى دول اقتصاديات السوق هو زيادة طلبها على الواردات من العالم الخارجي وهذا يؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج والتوظيف في تلك الدول الأخرى المصدرة.

**4- الاختلال الهيكلي:** وهو النوع من الاختلال الذي يرتبط بهيكل الإنتاج و الدخل و التوظيف للاقتصاد

القومي محل الدراسة، فهذا الاختلال يظل طاغيا على هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي بالشكل الذي يرفع من بنود المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات على نحو يغطي المدفوعات المستقلة للدولة محل الدراسة.<sup>40</sup>

الفرع الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

من الوجهة الاقتصادية يمكن استنتاج مجموعة من العوامل أو الأسباب المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات، حيث توجد علاقة واضحة بين حجم التجارة الخارجية وتلك الأسباب، من أهم الأسباب نذكر:

<sup>40</sup>- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1994، ص 33-34.

\***التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي:** تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملا هاما في إحداث الاختلالات المعروفة في موازين مدفوعات الدول المختلفة، و في هذا الخصوص يتم أيضا التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، و التغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها أو بأقل من قيمتها من ناحية أخرى.

يمكن القول أن تقلبات سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضاً من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات متناظرة في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية) تصبح المنتجات الوطنية عالية الثمن في نظر المستهلك الأجنبي، و تصبح المنتجات الوطنية عالية الثمن في نظر المستهلك الوطني، فتزداد قيمة الواردات و تنخفض قيمة الصادرات، و العكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل (انخفاض قيمة العملة الوطنية) مما يتناسب و الأسعار السائدة في السوق المحلي فتزداد الصادرات و تنخفض الواردات وهذا ما يؤدي إلي فائض في ميزان المدفوعات.

\***تغيرات مستوى الدخل المحلية و العالمية:** من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات لبلد ما، هي التغيرات التي تحدث في الدخل، فزيادة مستويات لدخول في الدولة تعقبها زيادة في اتقاقها على الواردات، و بطريقة متشابهة يمكن القول أن زيادة مستويات دخول الدول الأخر يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة المعنية، كما أن انخفاض هذه الدول يؤدي إلى نتيجة عكسية.

\***تغيرات مستويات الأسعار المحلية و العالمية:** يتجلى أثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات من خلال التضخم و الانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني و التي من شأنها أن تحدث آثار على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية، و الطلب الوطني على الواردات الأجنبية، و مضمون ذلك هو أنه في حالة ارتفاع الأسعار محليا، فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس على انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس على زيادة الطلب الوطني عليها، و بالتالي زيادة قيمة الواردات. و على العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

\***تغيير الأرصدة النقدية:** تتعرض الأرصدة النقدية للنقصان أمام اشتداد حركة المضاربة في الصرف الأجنبي، و هذا ما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، و في هذه الحالة يضطر البنك المركزي بهدف حماية قيمة العملة الوطنية إلى بيع العملات الأجنبية، و بالتالي سحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة في السوق العالمية، و هذا ما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات، و العكس صحيح أي في حالة اضطراب الدولة لسحب جانب من عرض العملات الأجنبية، إضافة إلى ذلك ما قد تتعرض له رؤوس الأموال



الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هرباً من عدم الاستقرار السياسي أو الخوف من انتشار الحروب، و في هذه الحالة تواجه الدولة تيار التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، و بالتالي نقصان ما لديها من أرصدة نقدية و هذا ما يعرف بتحركات رؤوس الأموال الساخنة.<sup>41</sup>

<sup>41</sup> عمروش شريف، السياسة النقدية و معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب البلية، 2005

## المبحث الثالث: السياسة النقدية وأنظمة الصرف

يتناول هذا المبحث دراسة السياسة النقدية وأنظمة الصرف في ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما ذكرناه سابقاً ، في كون أن سعر الصرف يعتبر كهدف وسيط للسياسة النقدية، يهدف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه كأحد قنوات إبلاغ هذه السياسة.

يمكن التركيز في هذا الإطار على مفهوم و أهمية سعر الصرف وأنواع أنظمة الصرف. وفي الأخير السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف

## المطلب الأول: مفهوم وأهمية سعر الصرف

## الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى، وبالتحديد فهو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية. فمثلاً يقال أن سعر الصرف الدولار الأمريكي في مصر ( 1 دولار = 550 قرص)، وسعر صرف الريال السعودي في مصر (1 ريال = 150 قرص)، وهكذا...<sup>42</sup>

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عمليتين. ولا يوجد إنفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة. وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية. و بذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية. غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة. ومن الواضح أنه لا خلاف بين الطريقتين. وككل ثمن فإن سعر الصرف عرضه للتقلب، الارتفاع والانخفاض، لكن درجة هذا التقلب إنما تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.<sup>43</sup>

## الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف

ويمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلا ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي وهذه الأسواق هي سوق الأصول، وسوق السلع وسوق عوامل الإنتاج حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف

<sup>42</sup>-السيد محمد، احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 244

<sup>43</sup>-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2004 ص 44

الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ويسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي.<sup>44</sup>

### المطلب الثاني: أنواع أنظمة الصرف

يمكننا التطرق إلى نوعين من الأنظمة للصرف وهي.

#### 1- نظام أسعار الصرف الثابتة:

يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة ( قاعدة الذهب الدولية ) توفر ثلاثة شروط رئيسية هي:

- ✓ تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ✓ ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- ✓ حرية تصدير واستيراد الذهب.

ويترتب على أعمال هذه الشروط وتوافرها ارتباط عملات هذه الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة لبيان ذلك نفترض -على سبيل المثال- أن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه المصري هو 1 دولار = 3 جنيه مصري على أساس أوقية الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية تعادل 35 دولارا أمريكيا. معنى ذلك أن أوقية الذهب في مصر تعادل 35 دولارا × 3 جنيهات مصرية = 105 جنيه مصري. وفي ضوء هذه العلاقة بين الدولار والجنيه المصري والذهب فإنه يمكن لسعر الصرف أن يتحرف عنها في حدود ضيقة تقدر بنفقات نقل الذهب والتأمين عليه في حالة تصديره واستيراده ولا صعوبة في تفهم ذلك بعد أن أشرنا إلى أن عمليات التحكيم أو المراجعة تتكفل بإعادة التقارب في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة إلى سعر صرف واحد.

لنفترض أن سعر الصرف قد ارتفع عن 1 دولار = 3 جنيهات مصرية. فإن النتيجة الطبيعية التي تتمشى مع قواعد اللعبة في ظل نظام سعر الصرف الثابت هي قيام المقيمين في مصر بمبادلة الجنيهات بالذهب، ثم إرسال هذا الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومبادلته بالدولارات وإعادة الدولارات إلى مصر مرة أخرى للاستفادة من الفروق القائمة في سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه المصري في كل من سوق النقد بالقاهرة وسوق النقد في نيويورك من هنا فإن شرط تصدير الذهب من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية يقتضي أن يكون مقدار الارتفاع في سعر الصرف أكبر من مصاريف التحكيم ممثلة في نفقات نقل الذهب والتأمين عليه. هذه النقطة الحرجة تعرف باسم الحد الأعلى أو حد تصدير الذهب ( Gold=Export point). فابتداء من هذه النقطة فإن عرض الذهب يصبح مرتا مرونة لانهائية نظرا لوجود الرغبة أو الحافز

<sup>44</sup>-دخنيات رانيا، دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 ص 61.

لتصدير الذهب إلى الأسواق النقدية العالمية لمبادلتها بالدولارات الأمريكية للاستفادة من فروق الأسعار بين هذه الأسواق النقدية الأجنبية.

وبطريقة مشابهة يمكن استنباط المقصود بالحد الأدنى أو حد استيراد الذهب (Gold import point). لنفترض أن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه المصري قد انخفض عن 1 دولار = 3 جنيه مصري، ففي هذه الحالة يقوم المقيمون في مصر بمبادلة الجنيهات المصرية بالدولارات الأمريكية في مصر وإرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمبادلتها بالذهب، ثم إرسال هذا الذهب إلى مصر ومبادلته هناك بالجنيهات المصرية للاستفادة من الفروق في سعر الصرف للدولار الأمريكي والجنيه المصري بين أسواق النقد المصرية وأسواق النقد الأمريكية. ففي حالة انخفاض سعر الصرف عن سعر أو حد التعادل الذهبي، فإن الطلب على الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي) يصبح مرنا مرونة لانهائية. ففي هذه الحالة يصبح من المرغوب فيه شراء أكبر كمية ممكنة من الدولارات الأمريكية، ثم مبادلة هذه الكميات من الذهب بالجنيهات المصرية في أسواق الصرف الأجنبية. و هنا أيضا لا بد وأن يكون مقدار الانخفاض في سعر الصرف أكبر من مصاريف عمليات التحكيم ممثلة في نفقات النقل والتأمين على الذهب حتى يكون هناك حافزا أو مبررا لعملية استيراد الذهب من الخارج.<sup>45</sup>

## 2- نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة

في ظل أسعار الصرف الحرة أو المرنة تختفي العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.

فعلى العكس من قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقا لوزن كل منهما من الذهب، نجد قاعدة أسعار الصرف الحرة تعتمد على ترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب، وبالتالي فإن جهاز الثمن ممثلا في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدول وطبقا لذلك فإن جدولا الطلب المستقبل على الصرف الأجنبي وعرضه المستقبل يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، فيميل جدول الطلب إلى التغيير في اتجاه عكسي مع السعر، على حين يميل جدول العرض إلى التغيير في اتجاه طردي معه. ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة اسم نظام تعويم العملات (Floating system). وفي ظل هذا النظام لا تتحمل - كقاعدة عامة - كل من السلطات النقدية والمالية عبئا في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتجاه السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات،

<sup>45</sup> - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 46 48.

إحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار والدخول في الداخل، إحداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال. ويرجع ذلك إلى أن جهاز الثمن يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف، والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات و انتقالات رؤوس الأموال.<sup>46</sup>

وإذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية والمالية، إلا أن الواقع العملي يثبت غير ذلك. فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج، وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي. ومن هنا فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه من الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تقاديا لحدوث مثل هذه الآثار الضارة. وفي هذا المقام يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم هما:

\* التعويم النظيف (Clean Floating)

\* التعويم غير النظيف (Dirty Floating)

ففي ظل نظام \* التعويم النظيف \* للعملة، تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بئنه أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة ، وتمثل أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة ، ومن أمثلة التعويم النظيف قيام العديد من الدول خلال أزمة النقد العالمية في مايو 1971 بتعويم عملاتها الوطنية للحد من تدفق الكميات الضخمة من الدولارات الأمريكية، والتي وصل حجمها في 5 مايو 1971 مقدار 2.5 مليار دولار ، وكانت ألمانيا من بين هذه الدول حيث أعلنت تعويم الدويتش مارك في 9 مايو 1971.

أما نظام التعويم غير النظيف للعملة فيتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بئنه أو مشتريه بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة ، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعه لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها. أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها ، أو بالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضا.

<sup>46</sup>-سامي عفيف، نفس المرجع، ص 55-56

ومن الأمثلة الحية على ذلك قيام إنجلترا خلال الفترة 1922-1927 بفتح حساب لمعادلة أسعار الصرف بلغت قيمته 550 مليون جنيه بواسطة هذا الحساب بهدف زيادة عرض الإسترليني ، وبالتالي تخفيض قيمته الخارجية لزيادة الطلب العالمي على الصادرات الإنجليزية رغبة من السلطات النقدية تحقيق فائض في ميزان المدفوعات البريطاني. ثم قامت إنجلترا في مايو 1928 باتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات السابقة ممثلة في بيع الذهب والعملات الأجنبية عن طريق هذا الحساب الخاص رغبة في تخفيض عرض الإسترليني، وزيادة الطلب عليه ، وبالتالي رفع قيمة الجنيه الإسترليني في أسواق الصرف الأجنبية وكان الهدف من وراء هذا الإجراء هو رغبة السلطات الإنجليزية في إيقاف تدفق رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وغني عن البيان أن إنجلترا لجأت إلى هذه الإجراءات التي تندرج تحت طائفة التعويم غير النظيف بهدف تحقيق مصالح معينة على حساب الاقتصاد العالمي مستغلة قوة مركزها الاقتصادي خلال تلك الفترة.<sup>47</sup>

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف

أن تبني السياسة النقدية توسعية يؤدي في اقتصاد سوقي متقدم إلى نمو اقتصاد أسرع، فيرتفع معدل التضخم وتتنخفض وبالتالي أسعار الفائدة الحقيقية، وبالنتيجة يزداد الطلب على الصرف الأجنبي فتهبط قيمة العملة الوطنية، وبالعكس تماما عندما تتبنى الحكومة سياسة نقدية تحديديه أو تقلصية، يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل التضخم، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا ما يزيد من صافي الإنفاق الأجنبي، وبالتالي يحفز على تدفق أموال الاستثمار إلى الداخل، فيزداد طلب المقيمين في الخارج على البلد المعني لشراء السلع والخدمات والأصول المالية في هذا البلد، فيرتفع سعر صرف عملته. غير أنه ومع زيادة عرض النقود في الأجل القصي، تتجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض لتعود إلى مستواها العالمي، وفي نفس الوقت يرتفع المستوى العام للأسعار، فيرغب الأجانب والمقيمون على السواء عن شراء منتجات البلد المعني فيزداد الطلب على عملات البلدان الأخرى وهذا ما يسبب بالتالي في انخفاض سعر صرف عملة هذا البلد.<sup>48</sup>

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ طرقا مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي أهمها ما يلي:<sup>49</sup>

- شراء أو بيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكمية ملائمة من احتياطات نقدية دولية.
- التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية.

<sup>47</sup>-سامي عفيف حاتم، نفس المرجع، ص 56-57

<sup>48</sup>-دخينات رانيا، مذكرة سبق ذكرها، ص 70

<sup>49</sup>-هشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 311

• فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتلافي أو لتعديل الضغوط قصيرة المدى على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال (خطر المضاربة )، وكذلك لتعديل ضغوط طويلة المدى عند ضعف العملة الوطنية.

ومما يذكر هنا أن الأسواق المالية تتجه نحو تغيير أني وفوري لأسعار الفائدة وأسعار الصرف بينما يتعدل كل من المستوى العام للأسعار والنتائج الحقيقي والحساب الجاري ببطء وهذا ما يؤدي بالتغيير النقدي لأن يسبب تعديلا تجاوزيا خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تعديلات الميزان التجاري تتأخر كثيرا حتى يمكن لها أن تغير أسعار الصرف، ومن هنا فإن التأثيرات طويلة المدى قد تتخذ اتجاهات معاكسة للتأثيرات التعديلية قصيرة المدى.

ومع اندماج وترابط الأسواق المالية (عولمة رأس المال ) أصبحت أسعار الصرف الحقيقية تخضع وبمعدل أكبر لتقلبات أسعار الفائدة الحقيقية، ولكن بمعدل أقل لاختلال الحساب الجاري الحقيقي.

بالإضافة إلى ما سبق يلعب البنك المركزي دورا فاعلا في التأثير على عرض النقد وبالتالي على سعر العملة من خلال الأدوات التالية:<sup>50</sup>

**نسبة الاحتياطي القانوني:** تؤثر البنوك المركزية على قدرة البنوك التجارية على الإقراض والاقتراض من خلال هذه النسبة زيادة ونقصانا، حيث أن زيادتها مثلا تؤدي إلى انخفاض عرض النقد، ويترتب على نقص عرض العملة زيادة في قيمتها.

**سعر إعادة الخصم:** رفع سعر الخصم يؤدي مثلا إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، ويحدث العكس في حال انخفاض سعر الخصم.

أن اتجاه السلطات الاقتصادية إلى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الداخلي يتطلب أحد الخيارين.

- فرض قيود على أسواق المال والمحافظة على سعر صرف ثابت.

- اختيار نظام سعر الصرف المرن مع تحرير أسواق رأس المال.

فيما يتعلق بأهمية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت نجد عدم قدرة السلطات النقدية في ظل هذا النظام على بناء السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الحقيقي نظرا لافتقار السلطات

<sup>50</sup>--دخينات رانيا، مذكرة سبق ذكرها، ص 71-73



الاقتصادية القدرة على السيطرة في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال على المتغيرات النقدية وارتفاع درجة حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية وهذا ما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملته الخارجية، أي رفع سعر الصرف الأجنبي ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات إلا أنه لكي تحدث هذه السياسة آثارها المرجوة لابد من توفر مجموعة من الشروط:

- بالنسبة للصادرات: فيجب أن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرنا، وأن يكون لطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا أيضا.

- بالنسبة للواردات: أن يكون الطلب المحلي على الواردات السلعية مرنا وأن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية.

ويمكن أن نبين هنا أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، حيث أن التغيرات في الأسعار المحلية سببها القيام بتعديلات في سعر الصرف.

فالتخفيض في قيمة العملة لدولة ما يزيد في مستوى العام للأسعار المقومة بالعملة المحلية، لكل من السلع المستوردة والمصدرة مما يترتب عليه أيضا زيادة في أسعار السلع غير التاجر بها نتيجة لأثر الإحلال، ولكن بدرجة أقل يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى الزيادة في الطلب على النقود الاسمية والتي بدورها دالة مستقرة للدخل النقدي، وإذا لم يتم تلبية هذا الطلب بالمصادر المحلية يمكن أن يحدث تدفق نقدي من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة في الاحتياطات الدولية، ويترتب على تخفيض قيمة العملة تخفيض الرصيد الحقيقي المحلي من النقود، مما يجبر المواطنين على مواجهة ذلك من خلال أسواق المال أو السلع الدولية، وهكذا يستمر الفائض في ميزان المدفوعات إلى أن يتحقق التوازن في الرصيد النقدي، أي أن أثر تخفيض قيمة العملة يكون مؤقتا ويؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار في الأجل الطويل، والعكس صحيح، ففي حالة زيادة قيمة العملة ينجم عنها عجز مؤقت في ميزان المدفوعات يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مما يخفض الطلب على الأرصدة النقدية مؤديا إلى زيادة في عرض النقود.

## خلاصة الفصل:

يمكن أن نستخلص من خلال ما سبق ما يلي:

- ✓ أن ميزان المدفوعات هو المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الداخل، وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي، فهو يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي و التصديري، و العوامل المؤثرة فيهما، أي أن ميزان المدفوعات عبارة عن تقرير يأخذ من الحساب قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه، و المتمثلة أساسا في العمليات الجارية التي تتضمن: عمليات التجارة الخارجية، الخدمات، و مداخل رؤوس الأموال و الفوائد، و أرباح الأسهم و التحويلات أحادية الجانب، و عمليات، و عمليات رؤوس المال التي ينتج عنها تدفقات نقدية من الدولة أو إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار.
- ✓ ينطوي ميزان المدفوعات على جانبين، أحدهما مدين و الآخر دائن: يحتوي الجانب المدين على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن يحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه.
- ✓ التغيرات في أسعار الصرف غير قادرة على تحقيق التوازن دائما في ميزان المدفوعات، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإن تخفيض قيمة العملة يمتص الزيادة في الأرصدة النقدية.

# الفصل الثالث:

مدى فعالية السياسة النقدية في  
مدى فعالية السياسة النقدية في

معالجة اختلال ميزان المدفوعات  
معالجة اختلال ميزان المدفوعات

في الجزائر خلال الفترة  
في الجزائر خلال الفترة

1990-2014  
1990-2014

**تمهيد:**

في هذا الفصل ندرس كيف تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على ميزان المدفوعات، فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر و أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات النقدية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة تضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي.

**المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال 1990-2014**

أدى ظهور قانون النقد و القرض إلى أحداث تغييرات عميقة في النشاط البنكي فأدى إلى إعطاء حرية الإدارة للبنوك حسب سياستها في توجيه نشاطها، و هكذا كان هذا القانون نقطة التحول نحو الابتكار المالي، فقد غيرت العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة و الخزينة وتم وضع إطار قانوني للسياسة النقدية و أهداف محددة على رأسها محاربة التضخم، و إدخال أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية.

**المطلب الأول: النظام المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض 10/90**

على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته، كان من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق وشمولية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي، و رغبة السلطات في تفادي سلبات وتجاوز قصور الإصلاحات السابقة إلى جانب الدوافع النقدية و الاقتصادية و التقنية قامت بإصدار القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، والذي صدره يمثل منعطفا حاسما فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم، الذي أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية مع إعطاء كل قناة صلاحيتها التقليدية وإبراز دور النقد و السياسة النقدية، وبهذا جاء بمجموعة من التدابير التي تنص على ما يلي:<sup>51</sup>

<sup>51</sup>- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2011 ص 152

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطة المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.

- تعديل مهام البنوك العمومية وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

### أولاً: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 10/90

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الرئيسية كمحرك أساسي للاقتصاد ووضع الأسس التنظيمية والتسييرية للبنوك و المؤسسات المالية بصورة أكثر تحكما من كل القوانين التي وضعت من قبل.

#### 1- أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض 90-10 إلى تحقيق ما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.<sup>52</sup>

#### 2- مبادئ قانون النقد والقرض

سمح قانون 90-10 بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، ويعتبر هذا القانون نصا تشريعا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 198، ولقد نص قانون النقد والقرض 90-10 على تطبيق المبادئ التالية:

<sup>52</sup>إكن لونيس، نفس المرجع، ص153

**- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

**- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية**

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تدخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين دائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

\* استقبال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.

\* تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

\* الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

\* تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

**- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان**

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع<sup>53</sup>

**3- تعديلات قانون النقد و القرض:**

جاءت على صيغة جملة من الأوامر و القوانين، نذكر منها ما يلي:

<sup>53</sup> - دخينات رانيا، مرجع سبق ذكره، ص 81-82

أولاً: الأمر 01/01 المعدل و المتمم لأحكام القانون 90-10 الصادر في 27/02/2001

بالرغم من اعتبار النقد و القرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي و في دعم السوق النقدية إلا أنه على المدى القصير بدى من الضروري التشجيع على توحيد سيادة الدولة و دعم الانضمام في السعي المؤسساتي، كذلك ضرورة تعزيز استقلالية السلطة النقدية، لذا تم سن الأمر الذي يمكن الهدف الوحيد منه يخص الجانب التنظيمي و ذلك لبلوغ هدفين هما:

1 -التمكن من خلق الانسجام بين السلطة التنفيذية و محافظ بنك الجزائر.

2 -الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و السلطة النقدية.

ثانيا: تعديل قانون النقد و القرض 11/2003

جاء الأمر 11/03 المؤرخ في 27 أوت 2003 و المعدل و المتمم للقانون 10/90 تطبيق لأحكام الدستور خاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنكي الخليفة و بنك الصناعة و التجارة الجزائري، التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة و التحكم فيها من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية.<sup>54</sup>

ثالثا: تعديل قانون النقد و القرض 2010:

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد و القرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر و تقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كهيمنة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، إضافة إلى مهنته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار<sup>55</sup>

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر من 1990 إلى 1999 :

الجدول رقم1: تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-1999

<sup>54</sup>-حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 228-229  
-بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية- دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقد، مالية و بنوك، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 329

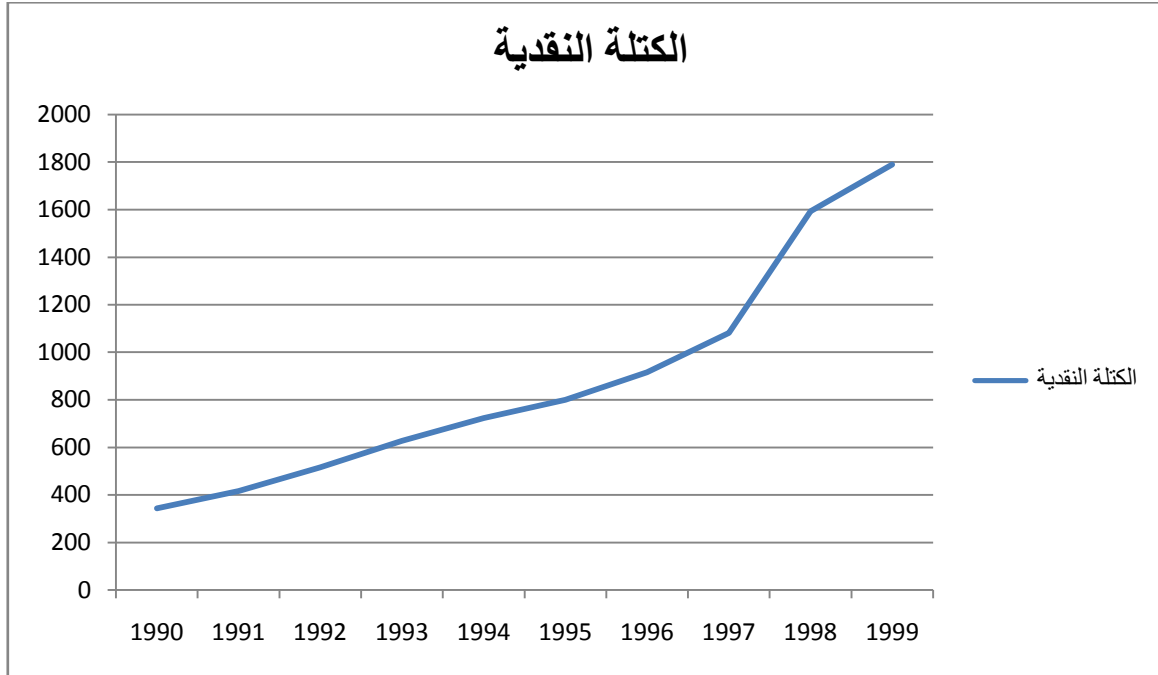


الوحدة: مليار دج

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الكتلة النقدية	343.1	415.2	515.9	627.4	723.5	799.3	915.85	1081.5	1592.4	1789.3

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2001.

الشكل رقم (3): تطور الكتلة النقدية (1990 - 1999)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال الجدول إن الكتلة النقدية تطورت من سنة إلى أخرى فبعدما سجل توسع في نمو الكتلة من 343.1 مليار دج سنة 1990 إلى 627.4 مليار دج سنة 1993 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، بدأ هذا التوسع في الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و خاصة سنوات 1994 و 1995 و 1996 بسبب اعتماد سياسة نقدية تقشفية، لكن ارتفاع الكتلة النقدية في سنة 1997 إلى 1081.3 مليار دج يعكس زيادة عرض السيولة المالية ودائع الأعوان الاقتصاديين في البنوك و ارتفاعها إلى 1592.5 مليار دج سنة 1998 أي بنسبة نمو 47.27 بالمائة مقارنة بنسبة 1997 و قد بلغت الكتلة النقدية 1789.4 مليار دج سنة 1999 مما يعكس وتيرة نمو بمعدل 12.4 بالمائة مقارنة بسنة 1998،

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

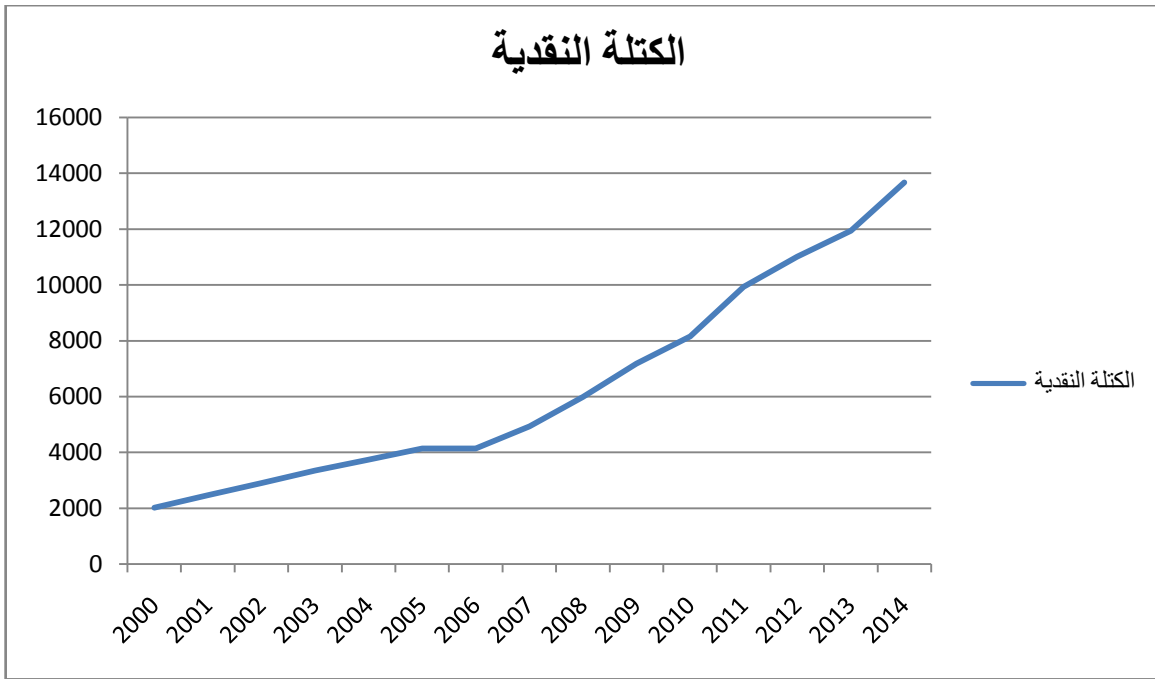
الوحدة: مليار دج

الجدول رقم 2: تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكتلة النقدية	2022,5	2473,5	2901,5	3354,4	3738,0	4146,9	4146,9	4933,7	5994,6	7178,7
السنة	2010	2011	2012	2013	2014					
الكتلة النقدية	8162,8	9929,2	11015,1	11941,51	13673,2					

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2001-2009-2014

الشكل رقم (4): تطور الكتلة النقدية (2000 - 2014)



المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 2 ) أن الكتلة النقدية انتقلت إلى 2022.5 مليار دج في سنة 2000 و 2473.5 مليار دج في سنة 2001 و هذه الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة 22.3 بالمائة في 2001 ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية، و في سنة 2002 بلغت الكتلة النقدية 2901.5 مليار دج بزيادة قدرها 17.3 بالمائة مقارنة بسنة 2001، ثم انتقلت الكتلة النقدية إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 15.6 بالمائة مقارنة بسنة 2002 نتيجة التراكم المتزايد للاذخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع

المحروقات و هذا الارتفاع المسجل في الادخار انعكس ايجابيا على استقرار الأسعار في نهاية 2004 بلغت الكتلة النقدية 3738 مليار دج كما بلغت في نهاية 2006 قيمة 4146.91 مليار دج.

استمرت الكتلة النقدية في الارتفاع بعد سنة 2006 حيث بلغت سنة 2007 قيمة 4933.7 مليار دج، كما أنها شهدت ارتفاع مستمر في السنوات 2008 و 2009 و 2010 حيث انتقلت قيمة الكتلة النقدية من 5994.6 مليار دج سنة 2008 الى 8162.8 مليار دج سنة 2010، و بقيت في استمرار متواصل في السنوات الأخرى المتبقية إلى أن بلغت في سنة 2014 قيمة 13673.2 مليار دج.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1990 - 2014

عرفت فترة التسعينيات جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج مدعومة من طرف المنظمات الدولية، نظرا لكون هذه الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري بما لها من تأثير على الوضع العام لميزان المدفوعات.

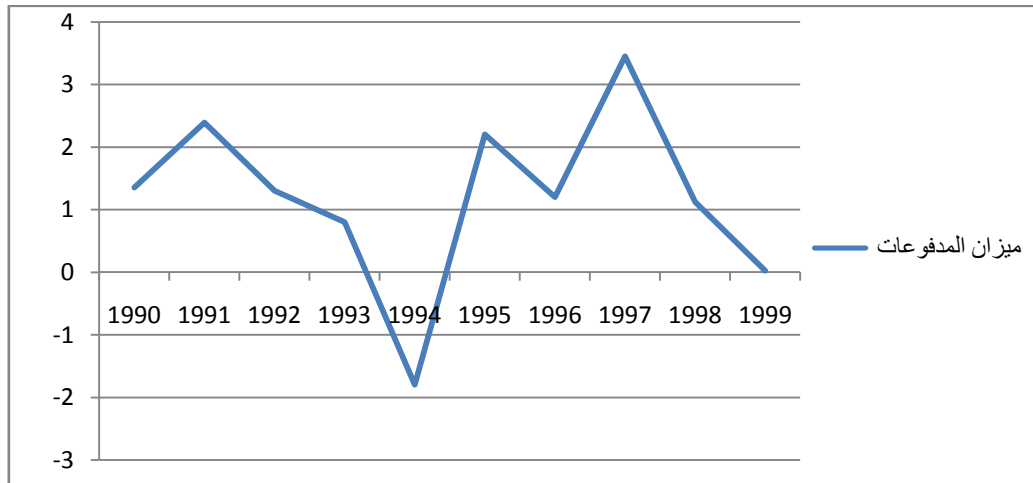
### المطلب الأول: ميزان المدفوعات خلال 1990-1999

الجدول رقم(3): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 1990-1999. الوحدة مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الميزان الجاري	3.11	4.67	3.2	4.2	-0.3	0.2	4.1	5.69	1.51	3.36
ميزان المدفوعات الجارية	1.35	2.39	1.3	0.8	-1.8	2.2	1.2	3.45	1.12	0.02
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.25	13.2	13.82	18.71	19.09
الواردات	-9.77	-7.77	-8.3	-8	-9.2	-10.1	-9.1	-8.13	12.01	-9.48
حساب رأس المال	-3.3	-4.1	2.5	0.8	1.1	1.89	1.57	0.71	0.87	1.36
ميزان المدفوعات	0.08	1.04	0.11	0.03	4.36	6.30	2.10	1.16	1.47	2.38

المصدر: صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر 1990-1989.

### الشكل رقم (5): وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3)

عرفت هذه الفترة تناقصا في حصيللة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية على الرغم من انتعاش أسعار النفط تدريجيا خاصة بحلول 1990، وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة الخليج 1991. حيث قامت الجزائر ببذل الجهود اللازم للانتقال إلى اقتصاد أكثر اعتمادا على قوى السوق. وأبرمت اتفاقين تمويليين مع صندوق النقد الدولي في 1989 و1991، وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي الطارئ لصندوق النقد الدولي بسبب تقلب الصادرات، و في سنة 1991 بدأت أسعار النفط الدولية في الانخفاض مرة أخرى، و تميز ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة بخسائر في الاحتياطات و زيادة الاقتراض و ارتفاع رصيد الدين الخارجي من 18.4 مليون دولار أي 30% من إجمالي الناتج المحلي، إلى 26.5 مليون دولار أي 63% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993.

كما إن الانخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات، التي تراجعت بين 1990 و 1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار، و في ظل هذه الظروف حافظ الميزان التجاري على وضع ايجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية 1994، أين سجل عجزا وصل إلى 0.55 مليار دولار. إلا إن ابتداء من سنة 1995 عرفت الصادرات النفطية ارتفاعا محسوسا إلى غاية 1998، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط و هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقارب 14 مليار دولار. و رغم السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نمو محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري و صعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، و لهذا بقيت حصيللة الصادرات متوقعة على أسعار البترول. و نظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيللة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 دولار و عرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع في الأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عنها، و عزز الاتجاه الانخفاضي تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، و قيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجاريا، و كان لهذا الظروف أثرا ايجابيا على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار سنة 1997 سجل رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا، إذ أدت أسعار المحروقات من سنة إلى أخرى إلى رفع رصيد الميزان التجاري.

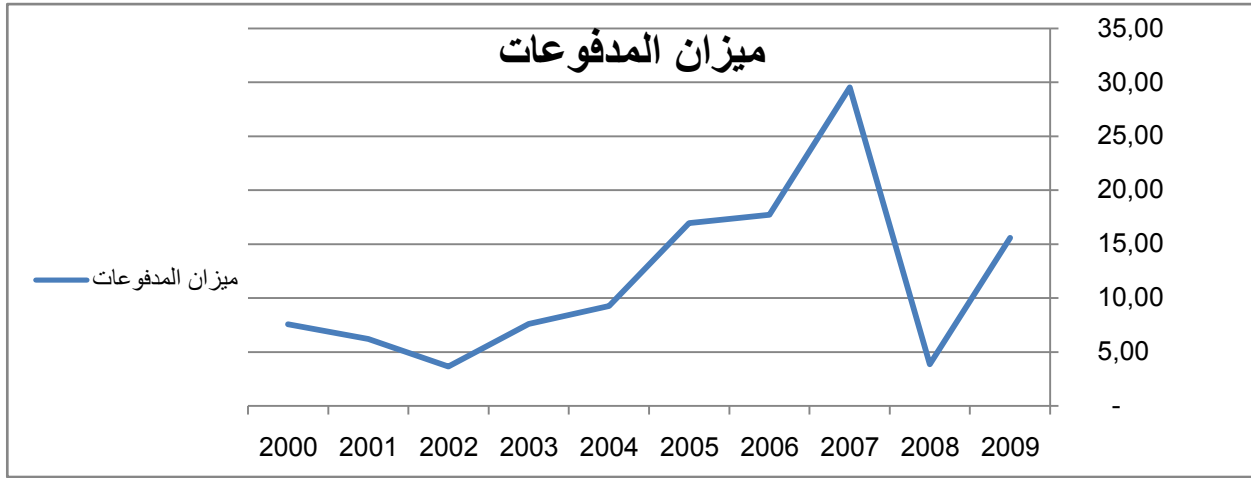
## المطلب الثاني: ميزان المدفوعات خلال 2000-2014

الجدول رقم (4): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 2000-2014. الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ميزان المدفوعات الجاري	4.36	7.06	8.93	9.2	11.12	21.18	28.95	30.59	0.41	12.16
الميزان التجاري	6.70	9.61	12.3	11.14	14.27	26.47	34.06	34.23	7.78	18.20
الصادرات	21.65	12.32	10.15	24.46	32.22	46.33	54.74	60.56	45.18	57.09
الواردات	-9.35	-8.96	-8.87	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.40	38.89
حساب رأس المال	2.40	0.66	2.29	-1.31	1.87	4.24	11.08	1.08	3.45	3.42
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.73	29.53	3.86	15.58
السنة	2010	2011	2012	2013	2014					
ميزان المدفوعات الجاري	12.16	17.77	12.30	12	10.3					
الميزان التجاري	18.20	25.96	20.17	20.2	18.3					
الصادرات	57.09	72.89	71.47	65.4	56.2					
الواردات	38.89	46.93	51.57	35.2	29.5					
حساب رأس المال	3.42	2.38	0.25	0.75	-1.35					
ميزان المدفوعات	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88					

المصدر: صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر 2014

الشكل رقم (06): وضعية ميزان المدفوعات 2000-2009.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 04.

استمر رصيد الميزان التجاري في الارتفاع منذ 1999 إلى غاية سنة 2000 بينما سجل سنة 2001 و2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مما انعكس على الميزان التجاري.

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004 والذي تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمنت بها الجزائر قصد إنشاء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي.

ونلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري حقق فائض سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث سجل أكبر قيمة له بلغت 30,59 مليار دولار وهذا يعبر على وضع ايجابي في حين سجل عجز سنة 2009 بانخفاض قدره 0,41 مليار دولار، بينما سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات وذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط. أما بالنسبة للواردات فقد سجل عجزا مستمرا متزايدا وعجزا في ميزان حساب رأس المال خلال 2004-2007 بسبب تفاقم المديونية الخارجية بينما سجل فائض ضعيف خلال سنتي 2008-2009 بقيمة 2,54 مليار دولار و 3,45 مليار دولار على التوالي.

و نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائض و ارتفاع مستمر حيث كانت أعلى قيمة 17.77 مليار دولار سنة 2011، وكذلك الصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض وكانت أكبر قيمة ب 71.66 مليار دولار سنة 2011، و قد سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات

بسبب انخفاض الاستثمار و عدم تشجع الصناعة. بينما سجل ميزان رأس المال ارتفاع خلال 2010 و 2011، و عجز في سنة 2012 بقيمة 0.25 مليار دولار، كما قد ارتفعت مرة أخرى خلال الأشهر الثلاثة الأولى، ليستقر في حدود 1.84 مليار دولار مقابل 3.78 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013 وعليه فإن صادرات الجزائر بلغت 15.22 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من 2014 منها 15.57 مليار دولار تتمثل صادرات المحروقات أما الواردات فقد استقرت في حدود 14.08 مليار دولار.

### المطلب الثالث: العلاقة بين الكتلة النقدية و ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 1990 و 2014.

بالمقارنة بين الكتلة النقدية و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990 إلى 1993 نلاحظ أن الكتلة النقدية عرفت توسع في النمو بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية ، بينما تراجع ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة وذلك في الاحتياطات وكذلك راجع لانخفاض أسعار النفط الدولة وهذا ما أدى إلى حدوث خسائر في الاحتياطات وكذلك زيادة الافتراض ومنه ارتفاع في الدين الخارجي في الكتلة النقدية ، إلا أن هذا التوسع بدأ في انخفاض في السنوات 1994 1995 1996 وذلك بسبب أتباع السياسة النقدية انكماشية، كما أستمر الارتفاع سنة 1997 إلى غاية 1999 بمعدل 12.4 % بالمقارنة بسنة 1998 وفي نفس الفترة تراجعت الصادرات وكذا الواردات نتيجة تخفيض في قيمة العملة ( الدينار الجزائري).

نلاحظ بالمقارنة بين الكتلة النقد و الكتلة النقدية سجلت توسعا ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى 2001 وقدرت هذه الزيادة ب 22.3 %، أما فيما يخص الصادرات الجزائرية فسجلت تناقضا وهذا راجع لتراجع الصادرات النفطية نتيجة تدني سعر البرميل من النفط وهذا ما أنعكس على الميزان التجاري وفي سنة 2002 و 2003 تواصلت الزيادة في الكتلة النقدية إلا أن هذه الزيادة كانت طفيفة حيث أن نسبة الزيادة المسجلة خلال السنة 2001 إلى 2002 قدرت ب 17.3 % ونسبة الزيادة المسجلة في سنة 2003 إلى 2002 قدرت ب 15.6 % أي أن نسبت الزيادة بدأت في التناقص من سنة إلى أخرى وهذا نتيجة للتراكم المتزايد الادخار المالي إلا أن هذا التراكم أنعكس على استقرار الأسعار في نهاية سنة 2004 بالإيجاب وفي نفس الفترة سجلت الصادرات النفطية تناقضا خاصة سنة 2002 أما في سنتي 2003 و 2004 عرفت تزايد مستمرا ، بينما رصيد الميزان التجاري انخفض خلال سنة 2002 إلى 2003 ثم ارتفع في سنة 2004 كما شهدت الواردات ارتفاعا خلال سنتي 2003 و 2004، كما استمرت الكتلة النقدية في الارتفاع في السنوات من 2005 إلى 2009 ، و في نفس هذه الفترة حقق رصيد الميزان التجاري فائض حيث أنه سجل أكبر قيمة له قدرت ب 30.59 مليار دولار بينما سجل عجز سنة 2009 بانخفاض قدره 0.41 مليار دولار، أما فيما يخص



الصادرات شهدت فائض في هذه السنوات و ذلك بارتفاع أسعار البترول، كما انه في السنوات 2010 إلى 2014 استمرت السياسة النقدية في الارتفاع بنفس الوتيرة تقريبا و نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري و الصادرات في 2011 قد حققت فائض و ارتفاع مستمر و بالنسبة للواردات فقد سجلت عجز متوصل، و في سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات عجز قدر ب 5.88- مليار دولار.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص ما يلي:

- ✓ أن صدور قانون النقد و القرض كان بمثابة نقطة تحول هامة في السياسة النقدية الجزائرية و الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات و أعاد الاعتبار للبنك المركزي حيث أصبح مؤسسة مستقلة.
- ✓ تساعد السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، حيث أصبحت تحضى بالتحريز التدريجي نحو ميكانزمات السوق و أساليب التدخل الغير مباشرة وفقا لقوى العرض و الطلب بعد أن كان توجيهها وفق الأساليب المباشرة.
- ✓ في بداية التسعينات كان ميزان المدفوعات الجزائري متذبذبا أحيانا في حالة فائض بسيط و أحيانا يحقق عجز في سنوات متتالية و هذا ما يبين أن الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة لم تؤثر بشكل ايجابي على وضعية الاقتصاد.
- ✓ و من خلال ما سبق نستخلص أن السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

خاتمة

لقد استهدف بحثنا دراسة السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات مع أخذ الجزائر كدراسة حالة، بغية معرفة أثر السياسة النقدية منذ إصلاحات التسعينات إلى غاية سنة 2014.

تطلب منا هذا البحث ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري الخاص بالسياسة النقدية فدرسنا فيه أبرز المفاهيم المختلفة للسياسة النقدية كما تطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية المختلفة و تم تسليط الضوء على الأدوات التقليدية و الحديثة و كذلك الأدوات المكملة للسياسة النقدية ، وتطرقنا أيضا إلى السياسة النقدية في الفكر الاقتصادية حيث اعتبرت المدرسة الكينزية أن السياسة المالية هي أفضل سياسة اقتصادية منتهجة، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مفاهيم ميزان المدفوعات وأهميته في

الاقتصاد، و كذلك شرح هيكله وأنواع اختلاله التي تعتبر من أخطر المشاكل الاقتصادية والتي تؤثر سلبا على تحقيق النمو الاقتصادي وإبراز طرق حاسبه، بالإضافة إلى التطرق إلى سياسة أنظمة سعر الصرف ومفاهيمه المختلفة، أما الفصل الثالث والذي تمحور حول الجانب التطبيقي للبحث والذي حاولنا من خلاله دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر معتمدين على أبرز تطورات السياسة النقدية وميزان المدفوعات خلال الإصلاحات التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات.

### نتائج اختبار الفرضيات:

1-تمحورت الفرضية الأولى حول كون السياسة النقدية عبارة عن مجموعة الإجراءات تستعملها السلطة النقدية والبنك المركزي من أجل تحقيق أهداف معينة ، فالسياسة النقدية تؤثر بشكل كبير وفعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتكون السلطة النقدية هي المسؤولة على تطبيقها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- أما الفرضية الثانية السياسة النقدية لها دور في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية من بينها التوازن في ميزان المدفوعات، فالسياسة النقدية تلعب دور هام في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و هذا ما يؤكد صحتها.

3- الفرضية الثالثة حول أن السياسة النقدية في الجزائر ليست فعالة، فمن خلال دراستنا لفعالية السياسة النقدية في الجزائر لم ذات فعالية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات و هذا يؤكد صحة الفرضية.

### النتائج المتوصل إليها:

1- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، كونها تحتل مكانة هامة وبارزة تهدف إلى توازن النشاط الاقتصادي من خلال أدوات مختلفة كمية وكيفية.

2- تتوقف فعالية السياسة النقدية على درجة استقلالية السلطة النقدية.

3- كلما البنك المركزي الجزائري في استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية.

#### التوصيات والاقتراحات:

1- أن البنك الجزائري يقوم على الاهتمام بتطبيق وتفعيل بعض أدوات السياسة النقدية المباشر مثل الإغراء أو التأثير الأدبي والودائع الخاصة.

2- لا يمكن حصر الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة أجمالية أو كلية في عدم التوازن بين العرض والطلب.

3- معرفة الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لحلول المشاكل التي يعاني منها، أما قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة.

4- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية.

#### آفاق الدراسة:

1- تأثير المتغيرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات.

2- للسياسة النقدية دور في تفعيل الاستثمارات الأجنبية للجزائر.

3- للسياسة النقدية أدوات إسلامية في إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- أنس البكري وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009.
- 2- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع وشارع ابن النفيس المعمورة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2015.
- 3- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم تانيس سابقا، 2009.
- 4- بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
- 5- بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 6- جاسم عبد الله عقبال، النقود والمصارف، دار المجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1999.
- 7- جمال خريس، النقود والبنوك، دار الميسرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
- 8- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والعربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 9- رشا العصار ، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 10- زكريا الدوري، يسر السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 11- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2004.

- 12- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثانية، القاهرة، 1994.
- 13- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
- 14- عادل أحمد حشيش مجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2003.
- 15- عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 16- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
- 17- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء، الشرق، 1997.
- 18- عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري، عمان، 2015.
- 19- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2007.
- 20- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
- 21- محمود يونس، اقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 22- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2006.

#### الأطروحات:

- 23- بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية- دراسة قياسية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، مالية و بنوك جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2014 / 2015.



24- سمية حاجي، دورة السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية النقود و البنوك و أسواق المال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

الرسائل:

25- رانيا دخينات، دور السياسة النقدية في علاج ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر) 1990 - 2012 رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

26- شريف عمروش، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، جانفي 2005.

27- لونيس اكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000 - 2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، 2010 / 2011.

إن الهدف من دراستنا هو التعرف على مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر و لذلك أشرنا بصفة مختصرة إلى السياسة النقدية والتي هي عبارة عن تلك القرارات و الإجراءات النقدية التي لها تأثير على الاقتصاد، وتسعى إلى تحقيق عدة أهداف تسمى بالأهداف النهائية التي من بينها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، و لبلوغها يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات مباشرة و غير مباشرة كما أن انتقال آثار السياسة النقدية يكون عبر أربعة قنوات، و مرت هذه السياسة بعدة مراحل من بداية القرن التاسع عشر الغاية ثلاثينيا القرن العشرين و كانت لها أهمية كبيرة عند المفكرين الاقتصاديين. أما ميزان المدفوعات فهو يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية و أداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير حيث ينطوي على جانبين أحدهما مدين و الآخر دائن، و هو يقدم تقرير مقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية و هي الحساب الجاري و حساب رأس المال و صافي الاحتياطات الدولية، كما يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية و يوجد نوعين من التوازن محاسبي و اقتصادي، وسنعالج في هذا البحث دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر كدراسة حالة، فبعد صدور قانون النقد و القرض الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات حيث انه من بين الأمور التي نص عليها هذا القانون استقلالية البنك المركزي، ثم حاولنا المقارنة بين السياسة النقدية و ميزان المدفوعات من خلال وضع جداول و أشكال بيانية.

#### Summary of the study:

The objective from our study is to identify the effectiveness of monetary policy in dealing with the imbalances of payment balance in Algeria, the ere fore we briefly outlined he monetary policy which is those decisions end financial measures that have an effect on economy. It is working to realize a group of objectives calls the final objectives and among of them is to realize payments balance.

In order to reach those objectives, the central bank uses a group of direct and indirect elements, as well as the movement of monetary policy's effects is through four channels as exchange rate.

Monetary policy passed by many stages from the beginning of the nineteenth century till the twentieth century. Whereas payments balance is considered as an economical indicators and an element of economical analysis's elements in order to know the economical situation of any country. It involves on two sides creditor and debtor, it represents a report which is divided into three initial parts: Current account, Equity Capital account and Net International reserves.

The balance of payments balance knows as the case in which the indebtness is equal to attached debt and there are two binds balance accounting and economic. In the research we will ipeak about the role of financial politic in treating the Imbalance of payments balance in Algeria as case of study. After the issuing of finance and loan law which puts the first of the financial stability at the first of all priorities so that the independence of control bank of the things that are provide by this law then, we triad to compare between monetary policy and payments balance through using tables and graphic formats.